وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج–
كليـــة الآداب واللغات قســـم اللغة والأدب العربـــــي
التخصص: لسانيات عامة
الرقم التسلسلي:
رقـم التسجيـل: 2100384650

القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف المعنى
" سورة المائـدة أنمـــوذجـــا "

مذكـــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغـــــة والأدب العربـــي

إعداد الطالب: إشـــــراف الأســتــاذ الدكتور:
– محمد حمـــاش –زهر الدين رحمانـــي

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1–	منير بوزيدي	أستاذ محاضر ب	برج بوعريريج	رئيسا
2–	زهر الدين رحماني	أستاذ محاضر ب	برج بوعريريج	مشرفا ومناقشا
3–	نايت علي مهانة	أستاذ محاضر أ	برج بوعريريج	ممتحنا

السنة الجامعـــــة: 2022 م–2023 م/1443 هـ–1444 هـ

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا أما بعد:

أهدي هذه الثمرة المتواضعة إلى كل من علمني حرفا، إلى والدي العزيزين، إلى أخواتي

إلى رفيقة دربي وسراج بيتي وسندي في الحياة... إلى زوجتي الغالية

إلى عبيد الله وزينب قرتي عيني وفلذتي كبدي

إلى كل من نحبه في الله.

الطالب:

محمد حماش

شكر وتقدير

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

الحمد لله الذي وهبني التوفيق والسداد، ومنحني الثبات وأعانني على إتمام هذا العمل مع ما فيه من ملاحظات، ومن باب قوله ﷺ :" لا يشكر الله من لا يشكر الناس". فشكري وامتناني إلى أخي وأستاذي الدكتور: **زهـــر الدين رحمـــاني**، الذي أتشرف وأعتز بإشرافه على هذه المذكرة، وما فتئ – حفظه الله–موجها ومرشدا مع رحابة صدر ودماثة خلق، ناهيك عن طلاقة وجه، وبشاشة لا تفارق محياه.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساندي – ولو بكلمة طيبة – وإلى كل من أدلى بدلوه في إخراج هذا العمل الذي أسأل الله العظيم أن يبارك فيه وأن يجعله خالصا لوجه الكريم، فإن العناية بالقرآن العظيم والاشتغال به وخدمته، يعتبر من أجل الأعمال والقربات التي يتقرب بها العبد إلى رب الأرض والسموات.

بسم الله الرحمن الرحيم

مـــــقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، حمدا يوافي نعمه ويدافع نقمه ويكافئ مزيده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أنزل كتابه الكريم بالحجة الدامغة والبرهان الناصع، تبيانا لكل شيء وشفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين، وأشهد أن نبينا محمدا عبده ورسوله صلوات الله وسلامه عليه، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين.

أما بعد: فإن الله تبارك وتعالى أنزل القرآن على عبده محمد ﷺ ليكون للعالمين بشيًرا ونذيرا، ويخرجهم من الظلمات إلى النور، ويهديهم إلى طريق الحق والخير والرشاد وليتخذوه دستورا ومنهج حياة، وقد أمرهم سبحانه وتعالى بتلاوته آناء الليل وأطراف النهار ليدبروا معانيه، فكان صلوات الله وسلامه عليه يبلغه للصحابة الكرام كما أنزل عليه، فيفهمونه بسليقتهم وإذا التبس عليهم فهم آيةٍ سألوا رسول الله ﷺعنها، كما حرص الصحابة الكرام على تلقي القرآن الكريم، مشافهة من رسول ﷺوحفظه والعمل به.

وإن من فضل الله تعالى أن سخر لكتابه العزيز من العلماء الأتقياء الأفذاذ الذين اصطفاهم الله تعالى لخدمته بالحفظ والتفسير، وتوضيح معانيه وبيان أسراره وكشف دقائقه واستخراج ما فيه من حكم وأسرار، وما اشتمل عليه من روائع وبيان، فأفنوا أعمارهم في خدمة كتاب الله تعالى وتتبع كل صغيرة وكبيرة تتعلق بالقرآن.

وعلم القراءات القرآنية من أهم العلوم التي حظيت باهتمام المسلمين منذ نهضتهم الأولى على يد رسول الله ﷺ وصحابته الكرام إلى يومنا هذا، وقد تجرد لخدمة هذا العلم عدد كبيٌر من علماء الإسلام لتعلقه بكتاب الله تعالى وهو أحد مزاياه الذي اختصه الله تعالى به إذ أنزلوه على وجوه القراءات المختلفة، وتكفل بحفظه وترتيله على الوجه الذي أنزل، فجاء مصَرفًا على أوسع اللغات، تيسيرا للأمة ورفعا للحرج عنها، وما ذاك إلا دليل من دلائل إعجازه وبديع نظمه، ولما كان للقراءات القرآنية أثٌر بالغٌ في استنباط المعاني، وأهمية جليلة في إبراز جانب من جوانب إعجاز كتاب الله تعالى، جاء هذا البحث ليلقي الضوء على جزء من هذا الموضوع، ويكشف عن سر من أسراره، في دراسة موضوعية تطبيقية لسورة المائدة . فنسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والسداد.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه متصلا بكتاب الله عز وجل، ومدى أثر القراءات القرآنية المتواترة في اختلاف المعنى في سورة المائدة، والوقوف على آراء وأقوال علماء اللغة والتفسير وتوجيهاتهم، وبذلك فقد وقع اختياري لهذا الموضوع لأسباب تعددت بين ما هو شخصي وبين ما هو موضوعي:

أولا: رغبتي الجامحة في دراسة المسائل المتعلقة بالنحو والصرف بصفة عامة، وما تعلق بالقراءات القرآنية خاصة.

ثانيا: تبيان مستويات التحليل اللغوي، وأخص بالذكر المستوى الصوتي، النحوي والصرفي في سورة المائدة تحت تأثير تنوع القراءات القرآنية وما نجم عن هذا التنوع من توسع في المعنى وتعدده.

ثالثا: رغبتي في النهل من معين كتب علوم التفسير واللغة وزيادة معارفنا وخبراتنا في هذين العِلمين.

أطَّرت بحثي هذا إشكالية أساسية حاولت الإجابة عنها في ثناياه، وهي: ما أثر القراءات القرآنية المتواترة في اختلاف المعنى في سورة المائدة؟ وهذا الاختلاف هل هو اختلاف تضاد أو اختلاف تنوع؟

وقد سطرت في باكورة بحثي زمرة من الأهداف كان لزاما علي أن أبلغها بعد إنهاء الدراسة وتمثلت في:

- إبراز أثر القراءات القرآنية في اختلاف المعنى وتعدده في سورة المائدة.
- استخراج المعاني والأحكام المترتبة على ذلك من خلال دراسة تطبيقية لنماذج القراءات القرآنية المتواترة في سورة المائدة.
- إلقاء الضوء على ما يميز هذه القراءات من توجيه يثري المعنى التفسيري، وما يضفي عليه من البيان الجلي.

وقد فرضت طبيعة البحث أن أعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي: القائم على إبراز مواطن اختلاف القراءات القرآنية في سورة المائدة ومدى تأثر المعاني وتعددها بهذا الاختلاف، والقائم كذلك على التحليل الذي تتبعت الاختلافات الواردة في القرآءات القرآنية مع ذكر كل قارئ ذلك الوجه

والإحصاء: وهو إحصاء القرآءات القرآنية العشرة التي وردت في سورة المائدة.

ولم تكن دراستي هي أول من ولج إلى الخوض في هذا المجال من البحث، فقد سبقت دراسات سابقة متخصصة في اللغة والتفسير وهي في الآتي:

1- اختلاف القراءات وأثره في اختلاف المعنى في الجزأين الثالث والعشرين والرابع والعشرين من القرآن الكريم، صابرين محمد عبد العزيز عدوان، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، 2021.

2- التوجيه الصرفي والنحوي للقراءات القرآنية – سورة المائدة نموذجا-، مسموس ياسمينة، زغباش أميرة، شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022.

3- أثر الاختلاف الصرفي في القراءات القرآنية على آيات الأحكام-سورة البقرة نموذجا-، بوشعالة عوالي، شهادة الماستر، جامعة غرداية، 2022.

وكما لكل هدف مسار، فلكل بحث خطة يسير عليها الباحث لاستظهار محتويات البحث ومعلوماته، فقد استهل البحث بمقدمة موجزة وهي التي بين أيديكم، ثم قُسِّم إلى فصلين، وأعددت الفصل الأول منه مدخلا نظريا تحت عنوان: مصطلح القراءات القرآنية النشأة والتطور، حيث مهدت فيه للموضوع وتم فيه تناول ثلاثة مباحث وهي في الآتي:

المبحث الأول معنون بـ: القراءات القرآنية في اللغة والاصطلاح، أما المبحث الثاني فتكلمت فيه على نشأة القراءات مع ذكر أسباب اختلاف القراء فيها، أما أنواع القراءات القرآنية ومدى حجيتها لدى علماء الشرع واللغة؛ فأدرجتها ضمن المبحث الثالث.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان سورة المائدة وأثر القراءات القرآنية في اختلاف المعنى. وفيه ثلاث مباحث أيضا: المبحث الأول: تعريف بسورة المائدة مع بيان مسمياتها ومتى نزلت، أما المبحث الثاني فقد استقرأت من خلاله جملة لا بأس بها من الموضوعات التي طرقتها سورة المائدة، أما المبحث الثالث فقد أدرجت فيه اختلاف القراءات القرآنية لسورة المائدة حسب مستويات التحليل اللغوي، وأخص بالذكر منها المستوى الصرفي والمستوى النحوي والمستوى الصوتي، وتحت كل مستوى أردفته بجملة من الآيات القرآنية التي تعددت قراءاتها القرآنية.

ثم ختمت بحثي بخاتمة أجملت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة.

وقد استعنت بمجموعة من المصادر والمراجع تصب جل مواضيعها في علوم القرآن وعلوم اللغة العربية. فمن كتب القراءات اعتمدت على كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري، كتاب الإبانة عن معاني القراءات لمكي ابن أبي طالب القيسي، وكتاب حجة القراءات السبع لأبي زرعة. أما كتب التفسير فقد اعتمدت على كتاب التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور، وكتاب اللباب في علم الكتاب لابن عادل الدمشقي، وكتاب الكشاف للزمخشري،

أما كتب علوم القرآن فقد استعنت بالإتقان في علوم القرآن للسيوطي، والبرهان للزركشي وغير ذلك من نفائس المصادر والمراجع.

وكما لا يخلو أي بحث من صعوبات، فقد واجهتني صعوبات منها:

- سعة الموضوع وصعوبة التفصيل والتدقيق في كل عنصر.
- قدسية القرآن الكريم ومعرفة مراد الله تعالى يستلزم على الباحث التركيز والدقة في النقل وألا يُقَوِّل العلماء مالم يقولوا.
- عدم التمكن من الاطلاع على كل الدراسات التي لها علاقة بالموضوع.
- صعوبة التنسيق بين المعلومات.
- ضيق الوقت وتزاحمه بين الدراسة الأكاديمية والوظيفة العمومية.

ولا يسعني في الأخير إلا أن أحمد الله الذي تتم به الصالحات، وأن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام لأستاذي الفاضل الدكتور زهر الدين رحماني الذي تكرم علي بإشرافه وتوجيهاته المستمرة أثناء إعدادي لهذا البحث، وكما أتقدم أيضا للجنة المناقشة الأستاذ الدكتور: منير بوزيدي، والأستاذ الدكتور: نايت علي مهانة بأسمى آيات التقدير والعرفان على ما تجشماه من صعاب في سبيل تنويرنا بملحوظاتهم النافعة وتوجيهاتهم السديدة —سدد الله خطاهم —

وفي الأخير فما كان من نقص أو قصور فمن نفسي ومن الشيطان، والحمد الله الذي تفرد لنفسه بالكمال وجعل النقص سيمة تستولي على جملة البشر، وصدق من قال:" أبى الله تعالى الكمال إلى لكتابه".

نسأل الله تعالى أن يرزقنا السداد في القول والعمل، والحمد الله رب العالمين.

مدخل نظري: مصطلح القراءات القرآنية النشأة والتطور

- ✓ **المبحث الأول: القراءات القرآنية لغة واصطلاحا**
- ✓ **المبحث الثاني: نشأة علم القراءات وأسباب اختلاف القراء فيها**
- ✓ **المبحث الثالث: أنواع القراءات القرآنية وحجيتها.**

مدخـــل نظري: مصطلح القراءات القرآنية النشأة والتطور

المبحث الأول: القراءات القرآنية لغة واصطلاحا.

المطلب الأول: تعريف القراءة لغة

قال ابن فارس (ت 395 هـ): "الْقَافُ وَالرَّاءُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى جُمَعٍ وَاجْتِمَاعٍ. مِنْ ذَلِكَ الْقَرْيَةُ، سُمِّيَتْ قَرْيَةً لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ فِيهَا.

وَيَقُولُونَ: قَرَيْتُ الْمَاءَ فِي الْمِقْرَاةِ: جَمَعْتُهُ (...) وَإِذَا هُمِزَ هَذَا الْبَابُ كَانَ هُوَ وَالْأَوَّلُ سَوَاءً. يَقُولُونَ: مَا قَرَأَتْ هَذِهِ النَّاقَةُ سَلًى، كَأَنَّهُ يُرَادُ أَنَّهَا مَا حَمَلَتْ قَطُّ. قَالَ:

ذِرَاعَيْ عَيْطَلٍ أَدْمَاءَ بِكْرٍ ... هَجَّانِ اللَّوْنِ لَمْ تَقْرَأْ جَنِينًا[1]

قَالُوا: وَمِنْهُ الْقُرْآنُ، كَأَنَّهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِجَمْعِهِ مَا فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْقِصَصِ وَغَيْرِ ذَلِكَ".[2]

وقال الراغب (ت 502 هـ) "والقِرَاءَةُ: ضمّ الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في التّرتيل، وليس يقال ذلك لكلّ جمع. لا يقال: قرأت القوم: إذا جمعتهم، ويدلّ على ذلك أنه لا يقال للحرف الواحد إذا تفوّه به قراءة، والْقُرْآنُ في الأصل مصدر، نحو: كفران ورجحان. قال تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿17﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿18﴾﴾ (القيامة: 17-18) قال بعض العلماء: (تسمية هذا الكتاب قُرْآناً من بين كتب الله لكونه جامعا لثمرة كتبه) بل لجمعه ثمرة جميع العلوم، كما أشار تعالى إليه بقوله: ﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (يوسف: 111)، وقوله: ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ (النحل:89) [3]

وورد في لسان العرب "ومعنى القرآن الجَمْع، وسمي قرآنا لأنه يجمع السور فيضمها، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿17﴾﴾ (القيامة:17) أي جمعه وقراءته فإذا قرأناه فاتبع قرآنه أي قراءته قال ابن عباس رضي الله عنهما فإذا بيناه لك بالقراءة فاعمل بما بيناه لك".[4]

---

[1]- البيت من معلقة عمرو بن كلثوم.
[2]- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، بيروت ط1، 1979، ج 5، ص 78-79.
[3]- الراغب الأصفهاني، مفردات غريب القرآن، دار القلم، دمشق، ط4، 2009، ص 668-669
[4]- محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، ط1 (ب ت) ص 3563.

المطلب الثاني: تعريف القراءات القرآنية اصطلاحا

للعلماء في تعريف القراءات القرآنية اصطلاحات عدة من أبرزها:

1- بدر الدين الزركشي (ت 794 هـ): " القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف وكيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرها " [1]

2- محمد ابن الجزري (ت 833 هـ): " القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة " [2]

3- أحمد بن عبد الغني الدمياطي (ت1117 هـ): "علم القراءات علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات، والتجريد والتسكين، والفصل، والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال، وغيره من حيث السماع" [3]

4- عبد العظيم الزرقاني (ت1367 هـ): "القراءات مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في هيئتها "[4]

5- عبد الفتاح القاضي (ت1403 هـ):"هو علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقا واختلافا، مع عزو كل وجه إلى ناقله"[5]

وبالنظر في التعريفات السابقة يظهر أنها تدور حول محور واحد وأن تعريف الإمام ابن الجزري من أخصر وأجمع وأضبط التعريفات في القراءات حيث يقول بعد هذا التعريف: " والمقرئ العالم بها رواها مشافهة فلو حفظ التيسير

[1]- بدر الدين الزركشي. البرهان في علوم القرآن. دار الحديث. القاهرة. ط1. 2006. ص222.
[2]- محمد بن محمد الجزري. منجد المقرئين. دار الكتب العلمية. بيروت. ط1. 1980. ص3.
[3]- أحمد بن محمد البنا. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر. عالم الكتب. بيروت ط1. 1987 . ج1. ص 67
[4]- عبد العظيم الزرقاني. مناهل العرفان في علوم القرآن. دار الكتاب العربي. بيروت. ط1. 1995 . ص336.
[5]- عبد الفتاح القاضي. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة. مكتبة أنس بن مالك. مكة المكرمة. ط1. 2002. ص5

مثلا ليس له أن يقرئ بما فيه عن لم يشافهه عمن شوفه به مسلسلا لأن القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة" [1]

ومن خلال ما سبق يتضح مـا يلي:

1 – أن مدلول القراءات يشمل ألفاظ القرآن المتفق عليها والمختلف فيها.

2-أن المعتمد في تلقي القراءات هو السماع والمشافهة عمن أخذها سماعا ومشافهة عن شيوخه مسلسلا إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

[1]- ابن الجزري. منجد المقرئين. ص 3

المبحث الثاني: نشأة علم القراءات وأسباب اختلاف القراء فيها.

المطلب الأول: نشأة علم القراءات

المرجح عند أهل العلم أن أكثر القراءات نزل في المدينة النبوية، بيد أنه لا يبعد أن يكون بعضها بدأ نزوله في مكة المكرمة. وقد كان القرآن الكريم يتلقى عن النبي صلّى الله عليه وسلم حرفا حرفا، يتلقاه عنه الصحابة رضي الله عنهم، وكان القرآن محفوظا في الصدور، وهكذا القراءات، ثم عني العلماء بتدوين القراءات بعد وضع الشروط لقبولها، واعتبارها قرآنا، وسأجمل فيما يأتي المراحل التي مر بها هذا العلم الجليل على النحو التالي:[1]

المرحلة الأولى: القرآن والقراءات في زمن النبوة:

ويمكن إجمال هذه المرحلة بالنقاط التالية:

1 –تعليم جبريل عليه السلام النبي صلّى الله عليه وسلم القرآن والقراءات، وكان هدفها حفظ النبي صلّى الله عليه وسلم ما كان يلقاه من القرآن.

2 –تعليم النبي صلّى الله عليه وسلم الصحابة القرآن الكريم امتثالا لقول الله تعالى: "وَقُرْآناً فَرَقْناهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلى مُكْثٍ" (الإسراء: 106)، عن أبي عبد الرحمن قال: "حدثنا من كان يقرئنا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: أنهم كانوا يقترئون من رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر آيات، فلا يأخذون في العشر الأخرى حتى يعلموا ما في هذه من العلم والعمل، قالوا: فعلمنا العلم والعمل ا"[2].

3 –تعليم بعض المسلمين بعض آي القرآن وسوره، وكان ذلك بأمر النبي صلّى الله عليه وسلم وإقراره، فأول من قدم إلى المدينة لتعليم المسلمين القرآن الكريم من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلم مصعب بن عمير وإنه نزل دار القراء وكان سمي بالمقرئ، وعبد الله بن أم مكتوم، ثم بلال وعمار رضي الله عنهم، ولما فتح النبي صلّى الله عليه وسلم مكة ترك فيهم معاذ بن جبل رضي الله عنه لتعليم المسلمين القرآن.

[1]- انظر تفصيلا: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (1: 7 - 9)، وأبو شامة، المرشد الوجيز، ص 148 وما بعدها، والدكتور عبد الهادي الفضلي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، ص 13 - 52، والدكتور شعبان محمد إسماعيل، القراءات أحكامها ومصدرها، ص 49 وما بعدها.
[2]- الحديث رواه أحمد في المسند، حيث رقم: 23482.

4 –ظهور طائفة من الصحابة يتدارسون كتاب الله عز وجل يسمون (بالقراء)، وهو بداية نشوء هذا المصطلح، وكانوا سبعين رجلا شببة كانوا إذا أمسوا أتوا ناحية المدينة فتدارسوا القرآن، وهم الذين قتلوا في غزوة بئر معونة.

5 –تصدي بعض الصحابة لحفظ القرآن عن ظهر قلب في زمن النبي صلّى الله عليه وسلم، ومنهم: أبو بكر الصديق (ت 13 هـ)، وأبي بن كعب (ت 20 هـ)، وعبد الله بن مسعود (ت 32 هـ)، وأبو الدرداء (ت 32 هـ)، وعثمان بن عفان (ت 35 هـ)، وعلي بن أبي طالب (ت 40 هـ)، وأبو موسى الأشعري (ت 44 هـ)، وزيد بن ثابت (ت 45 هـ) رضي الله عنهم، قال الذهبي عنهم: «فهؤلاء الذين بلغنا أنهم حفظوا القرآن في حياة النبي صلّى الله عليه وسلم، وأخذ عنهم عرضا، وعليهم دارت أسانيد قراءة الأئمة العشرة».[1]

هذا، وكون هؤلاء الذين حفظوا القرآن على النبي صلّى الله عليه وسلم لا يعني أن غيرهم من الصحابة لم يحفظوا القرآن، ولكن هؤلاء هم الذين اشتهروا في الأخذ عن النبي صلّى الله عليه وسلم وهناك من الصحابة من أخذوا القرآن وحفظوه على النبي صلّى الله عليه وسلم.

المرحلة الثانية: القرآن والقراءات في زمن الصحابة والتابعين:

ويمكن إجمال هذه المرحلة بالنقاط التالية:

1 –تلمذة جماعة من الصحابة والتابعين على جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، فقد قرأ أبو هريرة وابن عباس وعبد الله بن السائب وعبد الله بن عياش وأبو العالية الرياحي قرءوا على أبي بن كعب، وقرأ المغيرة بن أبي شهاب المخزومي على عثمان بن عفان، وقرأ الأسود بن يزيد النخعي على عبد الله بن مسعود.

2 –بدأ أخذ بعض وجوه القراءة المختلفة، ونقلها بالرواية، وقد ذكر ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه في (القراءات)، وهو من أوائل الكتب المؤلفة في علم القراءات، وهذه النقطة لم تتعد القرن الأول الهجري، وبدأت تشيع ظاهرة اختلاف القراءات في النصف الأول من القرن الأول، كما يؤخذ من وفيات الصحابة رضي الله عنهم.

3 –تعيين الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنهم مقرئا خاصا لكل مصر من الأمصار التي بعث إليها بمصحف، وتوافق قراءته قراءة أهل المصر المرسل إليهم في الأكثر الأغلب، وقد كتبت المصاحف على وفق العرضة الأخيرة كما تقدم، والمشهور أن المصاحف التي أرسلها عثمان إلى الأمصار خمسة، وفي هذه المرحلة بدأ التمييز

[1]- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1988، ص42

بين القراءات الصحيحة المعتبرة، والقراءات الآحادية والشاذة، وبدأت تنتشر الروايات الشاذة، وهذا التمييز أساسه التلقي وموافقة الرسم العثماني.

وقد أرسل عبد الله بن السائب المخزومي (ت في حدود 70 هـ) إلى مكة، وأبو عبد الرحمن السلمي (ت 47 هـ) إلى الكوفة، وكان قبله ابن مسعود حينما أرسله عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، وعامر بن عبد قيس (حوالي 55 هـ) إلى البصرة، والمغيرة ابن أبي شهاب المخزومي (ت نيف وسبعين هـ) إلى الشام، وجعل زيد بن ثابت (ت 45 هـ) مقرئا في المدينة، وكان هذا في حدود سنة ثلاثين من الهجرة.

4 -إقبال جماعة من كل مصر على المصحف العثماني لتلقي القراءات وفق ما تلقاه الصحابة عن النبي صلّى الله عليه وسلم، وذلك على النحو التالي[1]:

أ-في المدينة: معاذ بن الحارث، المعروف بمعاذ القارئ (ت 63 هـ)، وسعيد ابن المسيب (ت 94 هـ)، وعروة بن الزبير (ت 95 هـ)، وعمر بن عبد العزيز (ت 101 هـ) وعطاء بن يسار (ت 103 هـ)، وسالم بن عبد الله بن عمر (ت 106 هـ)، وغيرهم.

ب-في مكة: عبيد بن عمير (ت 74 هـ)، ومجاهد بن جبر (ت 103 هـ)، وطاوس بن كيسان (ت 106 هـ)، وعطاء بن أبي رباح (ت 115 هـ)، وعبد الله بن أبي مليكة (ت 117 هـ)، وعكرمة مولى ابن عباس (ت 200 هـ)، وغيرهم.

ج-في الكوفة: عمرو بن شراحيل (ت بعد 60 هـ)، وعلقمة بن قيس (ت 62 هـ)، ومسروق بن الأجدع (ت63 هـ)، وعبيدة بن عمرو السلماني (ت 72 هـ)، وأبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي (ت 74 هـ)، وإبراهيم بن يزيد النخعي (ت 96 هـ)، وغيرهم.

د-في البصرة: عامر بن عبد قيس (ت حوالي 55 هـ)، ويحيى بن يعمر العدواني (ت 90 هـ)، ونصر بن عاصم الليثي (ت قبل المائة هـ)، وأبو رجاء العطاردي (ت 105 هـ)، والحسن البصري (ت 110 هـ)، ومحمد بن سيرين (ت 110 هـ)، وغيره.

[1]- محمد بن محمد الجزري، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، (ب ط)، ج1، ص 7-9

هـ-في الشام: المغيرة بن أبي شهاب المخزومي (ت نيف وسبعين هـ)، وخليفة بن سعد صاحب أبي الدرداء، وغيرهم، وشملت هذه النقطة النصف الثاني من القرن الأول الهجري والنصف الأول من القرن الثاني الهجري.

4 -تجرد قوم للقراءة والأخذ واعتنوا بضبط القراءة حتى صاروا أئمة يقتدى بهم في القراءة، وقد أجمع أهل بلدهم على تلقي القراءة منهم بالقبول، ولتصديهم للقراءة نسبت القراءة إليهم، ومنهم:

أ-بالمدينة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع (ت 130 هـ)، وشيبة بن نصاح (ت 130 هـ)، ونافع بن أبي نعيم (ت 169 هـ).

ب-بمكة: عبد الله بن كثير (ت 120 هـ)، وحميد بن قيس الأعرج (ت 130 هـ)، ومحمد بن محيصن (ت 123 هـ).

ج-بالكوفة: يحيى بن وثاب (ت 103 هـ)، وعاصم بن أبي النجود (ت 129 هـ)، وسليمان بن مهران الأعمش (ت 148 هـ)، وحمزة الزيات (ت 156 هـ)، والكسائي (ت 189 هـ).

د-بالبصرة: عبد الله بن أبي إسحاق (ت 129 هـ)، وعيسى بن عمر (ت 149 هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت 154 هـ)، وعاصم الجحدري (ت 128 هـ)، ويعقوب الحضرمي (ت 205 هـ).

هـ-بالشام: عبد الله بن عامر (118 هـ)، وعطية بن قيس الكلابي (ت 121 هـ) وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر، ويحيى بن الحارث الذماري (ت 145 هـ)، وشريح بن يزيد الحضرمي (ت 203 هـ).

وكانت هذه الفترة تمهيدا للمرحلة التي بعدها، وهي فترة التدوين لروايات القراءات مع توفرها وبروزها ووضوحها.

المرحلة الثالثة: بدء التأليف في القراءات والتدوين: وتنامى هذا الاتجاه حتى نضوج علم القراءات، ونضوج التأليف فيه، واستقراره، وسيأتي تفصيل دقيق في فصل مستقل من هذا الكتاب يبين حركة التأليف والتصنيف في علم القراءات، وتحقيق ذلك، ولكني في هذا المبحث سأعالج حركة التأليف بالقدر الذي يخدم إبراز هذه المرحلة كمرحلة تاريخية من مراحل نشوء علم القراءات دون الخوض في التفصيلات الدقيقة والتحقيقات المهمة، وذلك ضمن النقاط التالية:

1 –بدء التأليف في علم القراءات، وبدء عملية التدوين، وقد اختلف المؤرخون في أول من ألف في علم القراءات، فذهب الأكثر إلى أنه الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224 هـ)، وذهب ابن الجزري إلى أنه أبو حاتم السجستاني (ت 225 هـ)، وقيل غير ذلك، ولكن الذي يبدو أن يحيى بن يعمر (ت 90 هـ) هو أول من ألف في علم القراءات ثم تتابع التأليف من بعده، وقد زاد عدد المؤلفات بعد ابن يعمر إلى تسبيع ابن مجاهد السبعة واقتصاره عليهم، وجعلهم في مصنف خاص على ما يذكر الدكتور عبد الهادي الفضلي عن أربع وأربعين مصنفا.[1]

ويلاحظ أن هذه المصنفات لم تقتصر على عدد معين من القراءات.

2 –تسبيع السبعة والاقتصار على جمع مؤلفاتهم في مؤلف خاص، وذلك في كتاب (السبعة في القراءات) لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي (ت 324 هـ)، وبدء ظهور شروط القراءة الصحيحة، وتمييز الصحيح من الشاذ، فإن اختيار ابن مجاهد السبعة يشعر بأن ما سواها شاذ، وسيأتي تفصيل ما فعله ابن مجاهد، وسبب اقتصاره على السبعة، وشروط الاختيار مفصلا.

3 –عد تسبيع السبعة، وتشذيذ القراءات الشواذ، جاءت مرحلة الاحتجاج للقراءات في جوانبها اللغوية من صوتية وصرفية ونحوية، وسيأتي تفصيل المصنفات في علم توجيه القراءات والاحتجاج لها في مبحث العلوم المتصلة بعلم القراءات.

4 –توالي التأليف في القراءات السبع، ومن أبرز هذه الكتب «التيسير» لأبي عمرو الداني (ت 444 هـ)، ونظمه للإمام الشاطبي (ت 590 هـ)، وقد زادت شروحها عن (29) شرحا، وتعدّ هذه النقطة هي الفاصلة للتفرقة بين القراءات الصحيحة والقراءات الشاذة، باشتهار كتاب التيسير ونظمه للشاطبي.

5 –ثم جاءت مرحلة تفريد القراءات وتسديسها وتثمينها وتعشيرها دفعا لما علق في أذهان كثيرين من أن الأحرف السبعة الواردة في الحديث الشريف هي القراءات السبع التي جمعها ابن مجاهد، قال أبو الفضل الرازي:

«إن الناس إنما ثمنوا القراءات وعشّروها وزادوا على عدد السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد–لأجل هذه الشبهة–وإني لم أقتف أثرهم تثمينا في التصنيف أو تعشيرا أو تفريدا إلا لإزالة ما ذكرته من الشبهة. وليعلم أن ليس المراعى في الأحرف السبعة المنزلة عددا من الرجال دون آخرين ولا الأزمنة ولا الأمكنة، وأنه لو اجتمع عدد لا يحصى من الأمة فاختار كل واحد منهم حروفا بخلاف صاحبه، وجرد طريقا في القراءة على حدة في أي مكان كان وفي

[1]- عبد الهادي الفضلي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، مركز القدير، بيروت، ط4، 2008، ص 40-44.

أي أوان أراد بعد الأئمة الماضين في ذلك–بعد أن كان ذلك المختار بما اختاره من الحروف بشرط الاختيار–لما كان بذلك خارجا عن الأحرف السبعة المنزلة، بل فيها متسع إلى يوم القيامة».[1]

والمقصود بالتفريد إفراد قراءة واحدة بالتأليف، والتسديس: ذكر ست قراءات في مؤلف واحد وهكذا. والهدف من ذلك أمران:

1 –إزالة ما توهمه كثيرون من أن القراءات السبع هي الأحرف السبعة.

2 –بيان أن هناك قراءات أخرى غير السبع مقبولة وصحيحة.

وقد أورد ابن الجزري طائفة من هذه الكتب في قائمة مصادر كتابه «النشر»، وذكر في غاية النهاية كثيرا منها عند ترجمته لمؤلفيها، وذكر صاحب كشف الظنون أكثرها حسب ترتيب أسمائها على حروف المعجم، كما ذكرت مرتبة على حسب سنوات وفاة مؤلفيها في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي–قسم القراءات[2].

المرحلة المعاصرة: القراءات في عصرنا:

لقد مر علم القراءات كغيره من العلوم الإسلامية بفترات ندر فيها طالبوه وقل راغبوه، إلا أنه وفي هذا العصر بدأت نهضة العلوم الإسلامية من جديد ومن بينها علم القراءات وكثر الراغبون في تعلم هذا العلم وتلقيه، وكما ظهرت التآليف المختلفة التي تسهل هذا العلم وتقربه لطلابه إما بتهذيب وتحقيق كتب السابقين أو بتأليف كتب معاصرة جديدة. كما ظهرت الإذاعات والقنوات الفضائية المتخصصة في القرآن الكريم، وأسست الهيئات والجمعيات والمجامع لنشر القرآن الكريم وعلومه.

وأما عن انتشار القراءات في العالم الإسلامي:

فإن رواية حفص عن عاصم تنتشر في معظم الدول الإسلامية لا سيما في المشرق.

ورواية قالون في ليبيا تونس وأجزاء من الجزائر.

ورواية ورش في الجزائر والمغرب وموريتانيا ومعظم الدول الإفريقية.

ورواية الدوري عن أبي عمرو في السودان والصومال وحضرموت في اليمن.

[1]- محمد ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص43-44.

[2]- أصدرته مؤسسة آل البيت في الأردن، ويقع في ثلاثة أجزاء.

المطلب الثاني: شبهات المستشرقين حول نشأة القراءات القرآنية.

فإن القران الكريم هو معجزة الله الخالدة التي تكفل الله بحفظها، وهي باقية إلى قرب قيام الساعة، لتكون عبرة لمن اعتبر، ولما أدرك أعداء الإسلام أن سبب قوة الإسلام هو في هذا القران الذي جعله الله هدى وشفاء، طفقوا في إثارة الشبهات حول صحته، وتدوينه، وشرائعه.

ومن أخبث الأعداء الذين هاجموا الثوابت الإسلامية: القرآن والسنة وعمدوا إلى إثارة الشبهات الكثيرة حولها: المستشرقون، وهم يدعون معرفتهم باللسان العربي، وينقدونه من وجهة النظر العلمية النقدية الحديثة، ويدسون من خلال ذلك الدسائس والشبهات، لذا كان لزاماً على المسلمين التصدي لهم، وفضح خبثهم.

ومن أبرز المستشرقين الذين عمدوا إلى التشكيك في القراءات القرآنية، وبث الشبهات المتعددة لإنكارها، جولد زيهر[1] فتارة يزعم أن انعدام النقط في المصاحف العثمانية هو سبب نشأة القراءات القرآنية، وتارة أخرى يزعم أن النص القرآني شديد الاضطراب، وتارة يشكك في التدوين العثماني للقران وهكذا يستمر في بث شبهاته العامدة للطعن في القران الكريم ومنه القراءات التي أنزلها الله تخفيفاً على عباده، وفي هذا المبحث سنتطرق لأبرز شبهات جولد زيهر حول القراءات، ويرد عليها بإذن الله في ما يأتي بيانه .

الشبهة الأولى :يبدأ جولد زيهر كتابه مذاهب التفسير الإسلامي بعبارة تقرر ما يريد طرحه فيما بعد:" فلا يوجد كتاب تشريعي احتفظت به طائفة دينية على أنه نص منزل موحى به، يقدم نصه في أقدم عصور تداوله مثل هذه الصورة من الاضطراب وعدم الثبات، كما نجد في نص القرآن"[2]. فيزعم هنا أن النص القرآني مضطرب، وغير ثابت، وفيه اختلاف كثير.

الرد:إن النص القرآني لم يعتريه اضطراب، لأن معنى الاضطراب والقلق وعدم الثبات في النص القرآني أن يقرأ النص على وجوه مختلفة وصور متعددة، ويكون بين هذه الصور تناقض في المعنى وتعارض في المراد، وتضارب في الهدف، ولا يعرف الموحى به من هذه الصور من غيره، ولا الثابت منها متغير الثابت، وهذا منفي عن القرآن قطعاً، فإن الروايات المختلفة، والوجوه المتعددة التي تواردت على النص القرآني لا تناقض فيها ولا تعارض في

[1]- ولد جولد زيهر في المجر عام 1850م من أسرة يهودية ذات قدر كبير، قضى سنوات دراسته الأولى في المجر، ثم انتقل إلى برلين فمكث بها عاماً، ثم انتقل إلى جامعة ليبتسك، وفيها كان أستاذه في الدراسات الشرقية فيشر، وعلى يديه ظفر بالدكتوراه الأولى، وكانت عن شارح يهودي شرح التوراة في العصور الوسطى. بعد نيله الدكتوراه عاد إلى بودابست وأصبح مدرساً مساعداً فيها، وبعد ثلاث سنوات انتدبته الحكومة لرحلة إلى الشرق فأقام بالقاهرة مدة، وحضر بعض دروس الأزهر، وتعلم العربية من شيوخها خاصة الشيخ محمد عبده، وتزيى بزيهم، وكما ذهب إلى سوريا فصحب الشيخ طاهر الجزائري مدة، وكذلك ذهب إلى فلسطين، ونتيجة لعنايته بالدراسات الشرقية تم تعيينه عضوا مراسلاً للأكاديمية المجرية ثم عضواً عاملاً ورئيساً لأحد أقسامها، إلى أن تم تعيينه أستاذاً للدراسات السامية، ومنذ ذلك الوقت وهو لا يكاد يغادر موطنه، إلا ليشارك في مؤتمرات المستشرقين، أو يلقي محاضرة في جامعة أجنبية تدعوه إليها. للاستزادة، ينظر: المستشرقون، عبدالرحمن بدوي، (198) ، والمستشرقون، نجيب العقيقي(906).

[2]- جولد زيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ط4، 1955م، الناشر مكتبة الخانجي في مصر، ومكتبة المثنى في بغداد.

معانيها، ولا تضارب في المراد منها، بل كلها يظاهر بعضها بعضاً، ويشهد بعضها لبعض، ويشهد لهذا قوله تعالى في سورة محمد: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ (محمد:24)، فالقرآن لا يوجد فيه اختلاف، واختلاف القراءات لا يؤدي إلى التضارب ولا التعارض.[1]

الشبهة الثانية :يزعم زيهر أن سبب اختلاف القراءات القرآنية هو خلو المصاحف التي كتبها عثمان رضي الله عنه من النقط والإعجام فيقول: "وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية اللفظ العربي الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة، تبعاً لاختلاف النقط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النقط... وإذاً فاختلاف الحركات في المحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة، كانا هما السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات في نص لم يكن منقوطاً أصلاً، أو لم تتحر الدقة في نقطه وتدقيقه".[2]

الرد :يشير كلام زيهر السابق إلى أن اختلاف القراءات راجع إلى تجرد المصحف العثماني من النقط والإعجام، مما يدل على أن القراءات هي اختيارات للقراء، وليست ناشئة عن سند موثوق ورواية صحيحة، ويرد عليه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أن التاريخ يدل على أن القرآن الكريم بجميع رواياته كان محفوظاً في صدور أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفي الجلود واللخف التي كانوا يدونون القران عليها قبل كتابة المصاحف في عهد عثمان رضي الله عنه، وقبل جمعه في عهد أبي بكر رضي الله عنه أيضاً، كما يدل على أن قراءاته ورواياته قد ذاع أمرها، وتداول الناس القراءة بها في العهد النبوي.

الوجه الثاني: وردت روايات متعددة عن استعجاب بعض الصحابة لبعض القراءات التي لم يعلموا بها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فبين لهم أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، كما في حديث أبي بن كعب رضي الله عنه قال: " كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلِّي فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ دَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ. فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلَاةَ دَخَلْنَا جَمِيعًا عَلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ، وَدَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ. فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَرَآ فَحَسَّنَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم شَأْنَهُمَا، فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ وَلَا إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم مَا قَدْ غَشِيَنِي ضَرَبَ فِي صَدْرِي، فَفِضْتُ عَرَقًا وَكَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى اللهِ عز وجل فَرَقًا، فَقَالَ لِي: يَا أُبَيُّ، أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنْ اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ. فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي، فَرَدَّ إِلَيَّ

[1]- عبد الفتاح القاضي، القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، (11-12)، بدون طبعة.
[2]- جولد زيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ط4، 1955م، ص8-9.

الثَّالِثَةَ: اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَلَكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ رَدَدْتُكَهَا مَسْأَلَةٌ تَسْأَلُنِيهَا. فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي، وَأَخَّرْتُ الثَّالِثَةَ لِيَوْمٍ يَرْغَبُ إِلَيَّ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ حَتَّى إِبْرَاهِيمُ صلى الله عليه وسلم".[1]

الوجه الثالث: لما كتبت المصاحف العثمانية وأرسلت إلى الأمصار لم يكتف الخليفة عثمان بإرسالها وحدها، بل أرسل مع كل مصحف عالماً من علماء القراءة يعلم المسلمين القران وفق هذا المصحف، فكان كل واحد منهم يقرئ أهل مصربهما تعلمه من القراءات الثابتة عن رسول الله بطريق التواتر التي يحتملها رسم المصحف، دون الثابتة بطريق الآحاد والمنسوخة، وإن كان يحتملها رسم المصحف، فالمقصود من إرسال القارئ تقييد ما يحتمله الرسم من القراءات بالمنقول منها تواتراً.

الوجه الرابع :لو كان مبعث اختلاف القراءات وتنوعها خلو المصاحف من النقط والشكل ، وكان كل قارئ يقرأ بقراءة يختارها من تلقاء نفسه، إذا كان الرسم محتملاً لها، ولم يكن مبعثها الوحي والمشافهة والتلقي من رسول الله، لكان بعض القرآن من كلام البشر، ولم يكن كله وحياً سماوياً منزلاً من عند الله، ولو كان كذلك لذهبت أهم خاصية يمتاز بها القرآن وهي الإعجاز، ولو ذهبت خاصية الإعجاز لم يكن للتحدي به أي وجه، ولم يكن لعجز العرب عن معارضته سر حيث يمكن أن يكون وضعه من بني جنسهم، ولم يكن للإيمان به والتعبد بتلاوته معنى أصلاً، لكن الله تعالى أمرنا بالتعبد به، وتحدى به فعجز العرب عن معارضته، فحينئذ تكون صفة الإعجاز ملازمة له لا تنفك عنه.

الوجه الخامس :أن القرآن سجل على رسول الله أنه لا يستطيع أن يبدل في القرآن الكريم فقال تعالى في سورة يونس: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿15﴾ ﴾ ، وفي سورة النجم: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿3﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿4﴾ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴿5﴾ ﴾ وفي سورة الحاقة: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿44﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿45﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿46﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿47﴾ ﴾، فإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم لا يستطيع تغيير حرف ولا كلمة في القرآن فكيف يستطيع ذلك أحد من الصحابة أو التابعين.

[1]- صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف، حديث رقم: 820.

الوجه السادس :وعد الله بحفظ كتابه كما قال في سورة الحجر: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿9﴾ ﴾

ولا شك أن قراءته بالرأي والاختيار تفضي إلى تعريض نصوصه للتحريف والتغيير، وذلك ينافي الوعد بحفظه.[1]

الوجه السابع :إن إباحة القراءة بالأحرف السبعة ليست متروكة لاختيار القارئ، بل الأمر كما ذكر ابن حجر رحمه الله: "إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي، أي إن كل أحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته بل المراعى في ذلك السماع من النبي صلى الله عليه وسلم ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الباب أقرأني النبي صلى الله عليه وسلم"[2]فالمعتمد عليه هو ثبوت القراءة عن رسول الله من عدمها.

الوجه الثامن: أن قصة جمع عثمان رضي الله عنه للقراءات في مصحف واحد تقدح في هذه الشبهة، وتبين عوجها، وذلك أن السبب الباعث على جمع عثمان رضي الله عنه هو اختلاف الناس في البلدان المفتوحة في قراءات القرآن، فخشي حذيفة رضي الله عنه من ذلك، ووافق أن عثمان رضي الله عنه لديه نفس التخوف أيضاً، فمما يذكر أنه " لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل والمعلم يعلم قراءة الرجل، فجعل الغلمان يتلقون فيختلفون حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين، حتى كفر بعضهم بعضا، فبلغ ذلك عثمان فخطب فقال: أنتم عندي تختلفون فمن نأى عني من الأمصار أشد اختلافا ، فكأنه والله أعلم لما جاءه حذيفة وأعلمه باختلاف أهل الأمصار تحقق عنده ما ظنه من ذلك"[3] فالقراءات كانت موجودة قبل التدوين العثماني للمصحف، واختلاف الناس فيها هو ما دفع عثمان رضي الله عنه للجمع في مصحف واحد، فأين هذه الحقيقة التاريخية الثابتة من وجوه عديدة متواترة من زعم زيهر أن انعدام النقط والإعجام هو السبب في نشأة القراءات.

الوجه التاسع: أن المعتبر في القراءات ليس الرسم العثماني، وإنما صحة القراءة وتواترها، ومما يبين ذلك أن هناك كلمة تكررت في مواضع متعددة من القران، ورسمت برسم واحد في جميع المواضع، ولكنها في بعض المواضع وردت فيها القراءات التي يحتملها الرسم، فاختلف فيها القراء، وتنوعت قراءاتهم، وفي بعض المواضع اتفق القراء على قراءتها بوجه واحد، لأن غيره لم يصح به النقل، ولم تثبت به الرواية مع أن الرسم يحتمله.[4]

الوجه العاشر :أن زعم زيهر اختيار القارئ ما يناسبه من القراءة الموافقة لرسم المصحف يوحي بوجود مصاحف مكتوبة موجودة في الأيدي، وهذا مخالف للواقع التاريخي فلم يكن بين أيدي المسلمين مصاحف عامة يمكن أخذ القران منها إلا ما كان من الجلود واللخف التي كانوا يدونون عليها، وبقي الأمر كذلك حتى جمع عثمان رضي الله عنه الناس على مصحف واحد بعد فتح أرمينيه سنة25هـ، ثم على افتراض أن هذا الأمر قد وجد_

[1]- ينظر: القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، عبد الفتاح القاضي، ص26-86.
[2]- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الفيحاء، دمشق، ط1، 2009، ج9، ص35.
[3]- المرجع السابق، ج9، ص24.
[4]- ينظر: القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، عبد الفتاح القاضي، ص52-53.

أي القراءة المأخوذة بالاجتهاد من رسم المصحف_ فإن هذا النوع ليس له قيمة لدينا، لأن الأمة لا تعده قرآنا إلا إذا ثبتت نسبته للرسول محمد صلى الله عليه وسلم بسند صحيح متصل به شفهياً، مع مطابقته للرسم العثماني، أما ما أخذ من رسم المصحف فقط فقد افتقد لشرط من شروط القراءة الصحيحة وهي الرواية الصحيحة الشفاهية، وقيمة الرسم هو في دعم القراءة المتلقاة لا في إنشاء قراءة للقران الكريم.[1]

ويتبين مما سبق أن دعوى زيهر أن سبب نشأة القراءات القرآنية هو انعدام النقط والإعجام في المصاحف العثمانية مردود بوجود القراءات منذ زمن الرسول، ووتواتر الأحاديث الدالة عليها، وأن عثمان رضي الله عنه قام بجمع القران منعاً لاختلاف الناس في القراءات، وتكفير بعضهم لبعض، مما يبين أنها كانت موجودة قبل الجمع العثماني الذي يزعم زيهر أنه سبب نشأتها.

المطلب الثالث: أسباب اختلاف القراء

وقد بيَّن الإمام مكي بن أبي طالب العلة التي من أجلها كثر الاختلاف بين القراء في الأصول والفروع، فقال: إنَّ كل واحد من الأئمة قرأ على جماعة بقراءات مختلفة، فنقل ذلك على ما قرأ، فكانوا في بُرهة من أعمارهم يُقرئون الناس بما قرءوا، فمن قرأ عليهم بأي حرف كان لم يردوه عنه، إذا كان ذلك مما قرؤوا به على أئمتهم، ألا ترى نافعاً قال: "قرأت على سبعين من التابعين، فما اتفق عليه اثنان أخذته وما شذ فيه واحد تركته"[2].

يريد –والله أعلم –مما خالف المصحف، فكان من قرأ عليه بما اتفق فيه اثنان من أئمته لم ينكر عليه ذلك.

وقد روي عنه أنه كان يقرأ الناس بكل ما قرأ به حتى يقال له: نريد أن نقرأ عليك باختيارك مما رويت، وهذا قالون ربيبه وأخص الناس به، وورش أشهر الناس في المتحملين إليه اختلفا في أكثر من ثلاثة آلاف حرف من قطع وهمز وتخفيف وإدغام وشبهه، ولم يوافق أحد من الرواة عن نافع رواية ورش عنه ولا نقلها أحد عن نافع غير ورش، وإنما ذلك لأنَّ ورشاً قرأ عليه بما تعلم في بلده فوافق ذلك رواية قرأها نافع عن بعض أئمته، فتركه على ذلك، وكذلك ما قرأ عليه قالون غيره. وكذلك الجواب عن اختلاف الرواة عن جميع القراء، وقد روي عن غير نافع أنه كان لا يرد على أحد مما يقرأ عليه إذا وافق ما قرأ به على بعض أئمته، فإن قيل له أقرئنا بما اخترته من روايتك أقرأ بذلك.

[1]- ينظر: لرد على المستشرق جولد زيهر في مطاعنه حول على القراءات القرآنية، محمد حسن جبل، (41-42) ، الطبعة الثانية1423، وهو من منشورات كلية القران بطنطا.

[2]- مكي بن أبي طالب القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، دار نهضة مصر للطبع والنشر، (ب ط)، ص 83.

وقال في موضع آخر: إن الصحابة كان قد تعارف بينهم من عهد النبي صلى الله عليه وسلم ترك الإنكار على من خالفت قراءته قراءة الآخر، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((انزل القرآن على سبعة أحرف فاقرؤوا بما شئتم))، ولقوله: ((نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف))، ولإنكاره صلى الله عليه وسلم على من تمارى في القرآن، والأحاديث كثيرة، فكان كل واحد يقرأ كما عُلِّم، وإن خالف قراءة صاحبه.[1]

ولما مات النبي صلى الله عليه وسلم خرج جماعة من الصحابة في أيام أبي بكر وعمر إلى ما افتتح من الأمصار ليعلموا الناس القرآن والدين، فعلم كل واحد منهم أهل مصره على ما كان يقرأ على عهد النبي –صلى الله عليه وسلم، فاختلفت قراءة الأمصار على نحو ما اختلفت قراءة الصحابة الذين علموهم.

فلما كتب عثمان المصاحف ووجهها إلى الأمصار وحملهم على ما فيها، وأمرهم بترك ما خالفها، قرأ أهل كل مصر مصحفهم الذي وجه إليهم على ما كانوا يقرءون قبل وصول المصحف إليهم، مما يوافق خط المصحف الذي وجه إليهم، وتركوا من قراءتهم التي كانوا عليها مما يخالف خط المصحف، فاختلفت قراءة أهل الأمصار لذلك بما لا يخالف الخط، وسقط من قراءتهم كلهم ما يخالف الخط، حتى وصل النقل إلى هؤلاء السبعة على ذلك فاختلفوا فيما نقلوا على حسب اختلاف أهل الأمصار. وقد قرأ الكسائي على حمزة وعنه أخذ القراءة وهو يخالفه في نحو ثلاثمائة حرف، لأنه قرأ على غيره فاختار من قراءة حمزة ومن قراءة غيره قراءة، وترك منها كثيراً.

وكذلك أبو عمرو قرأ على ابن كثير، وهو يخالفه في أكثر من ثلاثة آلاف حرف لأنه قرأ على غيره، فاختار من قراءته ومن قراءة غيره، فهذا سبب الاختلاف.[2]

وقد كان للمصنف ابن وهبان –رحمه الله –مشاركة في هذا الباب، فتكلم على سبب الخلاف بين القراء في قضيتين عامة وخاصة.

الأولى: الخلاف العام بين قراء الصحابة والتابعين، وذلك في شرح حديث الأحرف السبعة.

الثانية: الخلاف الخاص الواقع بين حفص وأبي بكر بن عياش راويي عاصم، وذلك في آخر فصل من ترجمة عاصم

[1]- المرجع السابق، ص 46-47.
[2]- المرجع السابق، ص50

المبحث الثالث: أنواع القراءات القرآنية وحجيتها.

المطلب الأول: القراءات القرآنية وأنواعها.

بناء على ما تقدم: فقد نشأ مفهوم القراءات القرآنية، وهي تنقسم عند القراء إلى قسمين في الجملة.[1]

القسم الأول: القراءة المتواترة:[2]

أولا: تعريف القراءة المتواترة:

وهي القراءة التي توفرت فيها ثلاثة أركان وهي شروط القراءة الصحيحة المقروء بها:

1 –موافقة وجه صحيح في اللغة العربية: أي موافقة القراءة للقواعد والآراء النحوية المستقاة من النطق العربي الفصيح.[3]

2 –موافقة أحد المصاحف التي أرسلها عثمان بن عفان رضي الله عنه للأمصار، والرسم العثماني: هو كيفية كتابة الحروف والكلمات القرآنية بما يوافق ما استقر عليه أمر القرآن في العرضة الأخيرة، والتي سبق التفصيل فيها في جمع عثمان رضي الله عنه القرآن الكريم، وكانت غاية رسم المصحف بهذه الكيفيات نفي الروايات التي لم تثبت قرآنيتها؛ أي: لإخراج القراءات الشاذة والآحادية. [4]

3 –حصول التواتر: وهو رأي جمهور القراء وهو قول الأصوليين والفقهاء.[5]

---

[1] - محمد ابن الجزري، منجد المقرئين، ص 80

[2]- التواتر عند الأصوليين يعني: «خبر عدد يمتنع معه لكثرته تواطؤ على الكذب عن محسوس، أو خبر عن عدد كذلك إلى أن ينتهي إلى محسوس»، انظر: ابن النجار الفتوحي، شرح الكوكب المنير ج2، ص324

[3]- الدكتور عبد الهادي الفضلي، القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف، ص 69

[4]- المرجع السابق، ص71

[5]- الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، ص 17، والشيخ عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ص 7، والآمدي، الإحكام في أصول الأحكام (1: 160)، وابن الحاجب، منتهى الوصول والأمل، ص 46، وابن السبكي، جمع الجوامع مع حاشية العطار عليه (1: 297)، والتفتازاني، شرح التلويح على التوضيح على متن التنقيح (1: 26 -27)، والغزالي، المستصفى (1: 101)، وعبد العلي الأنصاري، فواتح الرحموت (1: 7)، والشوكاني، إرشاد الفحول، ص 30.

وخالف مكي بن أبي طالب، وابن الجزري في اشتراط التواتر ركنا في القراءة الصحيحة، وقالا: إن صحة الإسناد مع الاشتهار تكون كافية لإثبات القراءة القرآنية، إضافة إلى الركنين الآخرين وهما موافقة سنن العربية وموافقة الرسم العثماني.[1]

ووجه الفرق بين الفريقين بالنسبة للركنين الآخرين سوى التواتر: أن الركنين الآخرين عند القائلين بالتواتر، هما ركنان لازمان للتواتر، بمعنى: أن القراءة المتواترة لا بد فيها من تحقق الشرطين الآخرين بطريق التّبع.

بخلاف القائلين: بأن التواتر ليس شرطا في صحة القراءة فإن الركنين الآخرين يعتبران ضروريين لاعتبار صحة القراءة فكون القراءة وردت بطريق الآحاد لا يكفي لاعتبار صحة القراءة بالحرف المروي.

وحينئذ يظهر: أن الخلاف بين الفريقين خلاف مؤداه واحد، ذلك أن الفريقين يشترطان التواتر لاعتبار إثبات القراءة وبيان ذلك: أن القائلين بالتواتر يعتبرون الشرطين الآخرين بمنزلة تحصيل الحاصل وتابع لتواتر الرواية، وكذلك الحال بالنسبة للقائلين بصحة السند مع الاشتهار، مع موافقة الوضع العربي والرسم العثماني، فإن هذين الشرطين يعطيان الرواية الصحيحة المشتهرة قوة التواتر فيأتلف الكلام حينئذ ولا يختلف.

مع أننا نجد أن الحافظ ابن الجزري يجزم بأن التواتر شرط للقراءة الصحيحة بقوله: «الباب السادس: في أن العشرة بعض الأحرف السبعة، وأنها متواترة فرشا وأصولا حال اجتماعهم وافتراقهم، وحل مشكلات ذلك». [2]

وقد شذذ جمهور القراء قول مكي وابن الجزري حيث قال الصفاقسي: «مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء: أن التواتر شرط في صحة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية، وهو قول محدث لا يعول عليه، ويؤدي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن».[3]

ثانيا: رواة القراءات المتواترة:

القراءات المتواترة هي عشر قراءات، تنسب كل قراءة إلى إمام من أئمة القراءة، وهذه النسبة ليست نسبة اختراع وإيجاد ولكنها نسبة ملازمة وإتقان، ولكل قارئ راويان:

[1]- مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، ص 51، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص9.
[2]- منجد المقرئين، ص 181، وقد جعل بعض الباحثين هذا تناقضا من ابن الجزري رحمه الله-، فتارة يقول بصحة السند مع الاشتهار، كما في النشر، وتارة يجزم بشرط التواتر كما في منجد المقرئين، والمهم: أن غاية قوله رحمه الله هو القول بشرط التواتر
[3] - علي بن محمد بن سالم الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004، ص14.

1. قراءة الإمام نافع المدني(ت169هـ). رواها عنه عيسى بن مينا:(قالون)، عثمان بن سعيد المصري: (وَرش).

2. قراءة الإمام عبد الله بن كثير المكي (ت120هـ). رواها عنه أحمد بن عبد الله بن أبي بزة (البزي) محمد بن عبد الرحمن المكي (قنبل).

3. قراءة الإمام أبي عمرو بن العلاء البصري (ت155هـ). رواها عنه حفص بن عمر (الدوري) وصالح بن زياد الرستبي (السوسي).

4. قراءة الإمام عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي (ت118هـ). رواها عنه: هشام بن عمار الدمشقي، وعبد الله بن أحمد بن ذكوان.

5. قراءة الإمام عاصم بن أبي النجود الكوفي (ت127هـ). رواها عنه أبو بكر بن عياش الكوفي (شعبة)، حفص بن سليمان الغاضري.

6. قراءة الإمام حمزة بن حبيب الزيات الكوفي (ت156هـ). رواها عنه خلف بن هشام بن ثعلب البزار، وخلاد بن خالد.

7. قراءة الإمام علي بن حمزة الكسائي الكوفي (ت189هـ). رواها عنه أبو الحارث الليث بن خالد البغدادي، وحفص بن عمر الدوري رواي أبي عمرو البصري.

8. قراءة الإمام أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني (ت120هـ). رواها عنه عيسى بن وردان أبو الحارث الحذاء، وسليمان بن مسلم بن جماز.

9. قراءة الإمام يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري (ت205هـ). رواها عنه محمد بن المتوكل (رُوَيْس)، ورَوْح بن عبد المؤمن.

10. قراءة الإمام خلف بن هشام البزار الكوفي (ت229هـ). رواها عنه: إسحاق بن إبراهيم بن عثمان، وإدريس بن عبد الكريم الحداد.[1]

[1] - عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة، ص 8 - 9

القسم الثاني: القراءات الشاذة:

أولا: مفهومها لغة واصطلاحا:

الشاذ لغة: المنفرد، وهو ما ندر عن الجمهور. [1]

وأما القراءة الشاذة اصطلاحا، فهي ما اختل فيها ركن من أركان القراءة الثلاثة المتقدمة: التواتر، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة وجه من وجوه اللغة العربية.

غير أن جمهور القراء يعتبرون الشاذ ما كان غير متواتر، فالآحاد عندهم في حكم الشاذ، وهي القراءة التي اختل فيها ركنها الركين وهو التواتر، وهذا الركن يعد الركن الأهم، والمعول عليه في اعتبار إثبات قرآنية الرواية، فمتى فقدت الرواية أحد هذه الشروط، تكون شاذة ويحكم بعدم قرآنيتها، ولا تعتبر قرآنا.

قال الحافظ ابن الجزري: «... ومتى اختل ركن من الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة ... هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف» [2]

ثانيا: رواة القراءات الشاذة:

وهم ينقسمون إلى قسمين[3]:

القسم الأول: الذين رووا القراءات الشاذة بصورة عامة، وهم كثير حتى روي عن بعض الأئمة العشرة رواية بعض القراءات الشاذة، ومنهم بعض الصحابة كابن مسعود (ت 32 هـ)، ومسروق بن الأجدع بن مالك (ت 62 هـ)، وعبد الله بن الزبير (ت 73 هـ) رضي الله عنهم، ومن التابعين: كنصر بن عاصم الليثي البصري (ت 99 هـ)، ومجاهد بن جبر (ت 103 هـ)، وأبان بن عثمان بن عفان (ت 105 هـ)، والضحاك بن مزاحم (ت 105 هـ)، ومحمد بن سيرين (ت 110 هـ)، وقتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي (ت 117 هـ)، وغيرهم.

[1] - الفيروز آبادي، البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، ط1، 2014، ص302.
[2]- محمد ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص9.
[3]- شعبان محمد إسماعيل، القراءات، أحكامها ومصدرها، ص128.

القسم الثاني: وهم أشهر أصحاب القراءات الشاذة، وهم أربعة، جمعهم بعض العلماء كالقباقبي في إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، والدمياطي في إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، وسأعرف بهم بصورة موجزة على النحو التالي:

1 –ابن محيصن (ت 123 هـ): هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي مولاهم المكي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، ثقة، روى له مسلم، قال ابن مجاهد: «كان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذهب العربية، فخرج به عن إجماع أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه»، توفي سنة ثلاث وعشرين ومائة بمكة.

2 –يحيى اليزيدي (ت 202 هـ): هو أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي البصري، المعروف باليزيدي، إمام نحوي مقرئ، توفي سنة اثنتين ومائتين.

3 –الحسن البصري (ت 110 هـ): هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، إمام أهل زمانه علما، وعملا، وفصاحة ونبلا، توفي سنة عشر ومائة.

4 –الأعمش (ت 148 هـ): هو أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش، الأسدي الكوفي مولاهم الإمام الجليل، توفي سنة ثمان وأربعين ومائة. [1]

ثالثا: أنواع القراءات الشاذة:

النوع الأول: ما ورد آحادا وصح سنده، ولكنه خالف رسم المصحف أو خالف قواعد العربية أو لم يشتهر الاشتهار الذي اشترطه مكي وابن الجزري رحمهما الله تعالى،

ومثال هذا النوع: ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدري عن أبي بكرة: أن النبي صلّى الله عليه وسلم قرأ: «متكئين على رفارف خضر، وعباقري حسان»، وأخرج من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلّى الله عليه وسلم قرأ: «فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرات أعين»، وغيرها من الأمثلة.[2]

[1]- عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1 ،1981، ص 11 -19.
[2]- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 2008، ص167.

النوع الثاني: ما لم يصح إسناده، ومن ذلك قراءة «ملك يوم الدين» بصيغة الماضي، ونصب «يوم»، و «إياك يعبد» ببنائه للمفعول.

النوع الثالث: وهو الموضوع المختلق.[1]

النوع الرابع: القراءات التفسيرية، وهي التي سيقت على سبيل التفسير وهو يشبه من أنواع الحديث المدرج، [2] مثل قراءة سعد بن أبي وقاص «وله أخ أو أخت من أم»، وكقراءة ابن عباس: «ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج»، وغيرها، [3] وقد كانوا يدخلون هذا النوع في التفسير؛ لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي صلّى الله عليه وسلم، وهم الذين حضروا التنزيل وهم أولى الناس بتأويله.

قال أبو عبيد القاسم بن سلّام: «المقصد من القراءة الشاذة: تفسير القراءة المشهورة، وتبيين معانيها كقراءة عائشة، وحفصة رضي الله عنهما: «والصلاة الوسطى، صلاة القصر»، وقراءة ابن مسعود رضي الله عنه: «فاقطعوا أيمانهما»، وقراءة جابر رضي الله عنه: «فإن الله من بعد إكراههن لهن غفور رحيم»، فهذه الحروف، وما شاكلها قد صارت مفسّرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين في التفسير فيستحسن، فكيف إذا روي عن كبار الصحابة، ثم صار في نفس القراءة فهو أكثر من التفسير وأقوى فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل» [4].

وقد اتفق القراء جميعا بعد ذلك: على أن ما وراء القراءات العشر التي جمعها القراء العشرة والواردة في طيبة النشر لابن الجزري شاذ، أي: غير متواتر، ولا يجوز اعتقاد قرآنيته، ولا تصح الصلاة به[5].

---

[1]- المرجع السابق، ص167.

[2]- المدرج عند المحدثين: أن تزاد لفظة في متن الحديث، أو سنده من كلام الراوي، فيحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث، وهو محرم إذا كان المدرج متعمدا إلا أن يكون على سبيل التفسير والتوضيح فلا بأس به، والأولى أن ينص الراوي على الكلمات التي أدرجها، وانظر: أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، ص 69 -73.

[3]- المرجع السابق، ص167.

[4]- أبو عبيد القاسم بن سلام، فضائل القرآن، دار ابن كثير، ط1، 1995، ص325.

[5]- عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها في لغة العرب، ص 10.

المطلب الثاني: القراءات القرآنية وحجيتها

القسم الأول: القراءات المتواترة

القراءات المتواترة قرآن باتفاق العلماء، يقرأ بها في الصلاة، ويتعبد بها، ويتمثل فيها الإعجاز والتحدي، ويكفر جاحدها [1]

القسم الثاني: القراءات الشاذة

القراءة الشاذة إذا صح سندها فقد ذهب العلماء في الاحتجاج بها مذاهب شتى بين مؤيد ومعارض، ويمكن الوقوف على آراء المفسرين والفقهاء واللغويين حول احتجاجهم بها وموقفهم منها على النحو التالي:

المذهب الأول :يرى جواز الاحتجاج والعمل بالقراءة الشاذة في استنباط الأحكام.

المذهب الثاني :يرى أنها ليست حجة فلا يجوز العمل بها.

المذهب الأول: يمثله مذهب أبي حنيفة وأصحابه، والشافعي في الصحيح عنه ومذهب الحنابلة، وحكاية عن الإمام مالك، فقد ذهبوا للاحتجاج بالقراءة الشاذة تنزيلاً لها منزلة خبر الآحاد، قالوا (لأنه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يلزم من انتفاء خصوص قرآنيته انتفاء عموم خبريته ولأن انتفاء القرآنية قطعي والنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ثابت فما بقى إلا احتمال واحد وهو أن ذلك المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر، صدر منه بيانًا لشيء فظنه الناقل قرآنًا فلا مناص من الاحتجاج به إذن)[2]

فحجتهم التي استندوا إليها في الذهاب إلى هذا الرأي بأن قالوا إن نقل الراوي لها وإثباتها في مصحفه يدل دلالة واضحة على أنه سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم، والصحابي عدل لا ينقل إلا ما سمعه عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وما دام أن هذه الكلمات سمعها من الرسول عليه الصلاة والسلام ونقلها وليست قرآنًا لعدم تواترها فلا أقل من أن تكون سنة وردت عنه صلى الله عليه وسلم، في معرض البيان والتفسير لبعض نصوص القرآن التي رأى أنها بحاجة إلى إيضاح، والسنة الأحادية يجوز العمل بها، والاعتماد عليها في استنباط الأحكام الشرعية العملية

[1]- نبيل بن محمد آل إسماعيل، علم القراءات، مكتبة التوبة، الرياض، ط1، 2000، ص39

[2]- بن كثير، أبو الفداء، إسماعيل ابن عمر، مناقب الإمام الشافعي، تحقيق خليل ماطر، الرياض، مكتبة الإمام الشافعي، ط1، 1413ه، ج1، ص232

فكانت القراءة الشاذة حجة [1]

أما المذهب الثاني فيمثله مذهب الإمام مالك وأحد قولي الشافعي وبعض أصحابه[2] ، والآمدي[3] ، وابن الحاجب وابن العربي[4] ، وحكي رواية عن الإمام أحمد [5] فقد ذهبوا إلى عدم الاحتجاج بالقراءة الشاذة لأنها نقلت قرآنًا ولم تثبت قرآنيتها فلا يصح الاحتجاج بها، وقد بين البناني في شرحه لفظ المحلى على جمع الجوامع الذي جاء فيه (إنما نقل قرآنًا ولم تثبت قرآنيته)، شرحه بقوله: (أي ولم ينقل خبرًا قرآنًا حتى يقال لا يلزم من انتفاء الأخص انتفاء الأعم فلا يلزم من انتفاء قرآنيته انتفاء خبريته، بل إنما نقل الأخص وهو القرآنية دون الأعم وهو الخبرية، فبسقوط قرآنيته يسقط الاحتجاج به

وهناك رأي ثالث يتوسط الرأيين السابقين ذكره شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، مفاده أن القراءة الشاذة (إنما يحتج بها إذا وردت لبيان الحكم كما في قراءة ((أيمانهما ((بخلاف ما إذا وردت لابتداء الحكم لا يحتج بها كما في قراءة ((متتابعات))[6]

موقف اللغويين من القراءة الشاذة:

يعتبر القرآن الكريم بقراءته المتواترة والشاذة أصلاً أصيلاً بالنسبة للنحو العربي فقد ارتبط النحو بالقرآن منذ نشأته ارتباطًا وثيقًا فقد (وقف النحاة من القراءات الشاذة موقفًا نحويًا التزموا فيه بالقياس، فقبلوا منها ما وافقهم ورفضوا ما تأبى عليهم، ولم يكن ثمة ما يميز في هذه المواقف بين بصري وكوفي أو بغدادي خلافًا لما كان ذائعًا بين الباحثين، فقد كان الخليل وسيبويه وأبو عبيدة معمر بن المثنى البصريون يسلمون بوجوه كثيرة منها، وكان الفراء وابن مجاهد والطبري الكوفيون ينكرون بعضها). [7]

بل أوضحت الدراسات أن النحاة كانت مواقفهم من القراءة الشاذة مواقف (علمية منهجية تتفق ومواقفهم من سائر الأساليب اللغوية، فقد جعلوها مصدرًا من مصادر احتجاجهم إلى جانب القراءات المشهورة والشعر وأقوال العرب وأخضعوها لمقاييسهم العامة وربطوا احترامهم لها بمدى انقيادها أو تأبيها على تلك المقاييس، فما اتفق منها معهم

[1] - الزرقاني، محمد عبد العظيم، شرح الموطأ، بيروت، دار المعرفة، 1401هـ، ص109
[2] - الشافعي، محمد بن إدريس، كتاب الأم، محمد زهري، القاهرة مكتبة الكليات الأزهرية، 1961م، ج7، ص66
[3]- الآمدي، أبو الحسن علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، بيروت، دار الكتب العربية، ط1، 1404هـ، ج1، ص160
[4] - ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله أحكام القرآن، تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ، ج1، ص79
[5]- التركي، عبد الله بن عبد المحسن، أصول مذهب الإمام أحمد بن حنبل دراسة أصولية مقارنة، مطبعة جامعة عين شمس، ط1، 1394هـ، ص186
[6] - الأنصاري، أبو يحيا زكريا بن محمد، غاية الوصول إلى شرح لب الأصول، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، د.ت، ص35
[7] - جطل مصطفى، والصغير، محمود، (موقف النحاة من القراءات القرآنية الشاذة وأثرها في النحو العربي)، مجلة بحوث جامعة حلب، ع7، (1985) ص115 – 124

اعتدوا به وجاهروا في الانتصار له، وما خالفهم احتالوا له وأولوه أو أسفروا عن طعن فيه) [1]

يتبين من هذا أن موقف النحاة من القراءات الشاذة كان على رأيين:

الفريق الأول: احترم هذه القراءات وأجلها وهم كثير من النحاة واللغويين وعبر عن هذا الموقف ابن خالويه والرازي قال الأول: (قد أجمع الناس جميعًا أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك)[2]

وقال الرازي: (إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن أولى من هذا كله)[3]

أما الفريق الثاني: فقد رفض كثيرًا من القراءات وطعن فيها لا أقول الشاذة بل والمتواتر كذلك، فيرميها تارة بالخطأ، وتارة بالرداءة وأخرى بالضعف لأنهم وضعوا معايير وقواعد للغة، فإذا اصطدمت القراءة بما وضعوه من المعايير لجأوا إلى طرق مختلفة لردها: إما أولوها أو رفضوها أو رموها بالضعف أو الشذوذ ولعل السبب في ذلك يعود إلى اعتقادهم أن القراءات مجرد آراء وليس لها صلة بالرسول عليه الصلاة والسلام فهي ضعيفة السند، وبالتالي لم تثبت لديهم بما تقوم به الحجة – فردوها لذلك أو باجتهاد من بعضهم حسب ما غلب على ظنه بتخطئة القراءة وتخطئة من قرأ بها.

وبالنظر إلى كتب النحاة واللغويين يتبين أن القراءات متواترها وشاذها كانت حجة عند أغلبهم حتى النزر اليسير الذي أنكرها كان ذلك الإنكار لقيام مانع عنده، أما مع عدم المانع فكانت القراءات عند الجميع حجة.

ولذلك يقول السيوطي: (وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه)[4]

فهذا وغيره يؤكد منزلة القراءات الشاذة لدى علماء اللغة واهتمامهم بها أيما اهتمام.

ويورد بعض الطاعنين شبهة أن تعدد قراءات القرآن الكريم يدل على الاختلاف فيه، وأن هذا –في رأيهم–نوع من التحريف؛ قاصدين الطعن في تعدد القراءات والحكمة من هذا التعدد، ومن ثم التشكيك في عصمة القرآن.

---

[1] - المرجع السابق، ص116

[2] - السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد الولي وآخرون، بيروت، دار الفكر، د.ت، ج1، ص213

[3]- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، التفسير الكبير، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ، ج، ص193

[4]- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح مع شرحه الإصباح، لمحمود فجال، دمشق، وبيروت، دار القلم، ط1، 1989م، ص67-68

ووجوه إبطال هذه الشبهة:

1- إن تعدد القراءات لا يعني الاختلاف والتغاير؛ بل إن النظرة المنصفة لهذا التعدد وما نيط به من حكم من شأنها أن تبين بجلاء ووضوح ما في هذا التعدد من إعجاز.

2- تعدد القراءات لا ينتج عنه أي اختلاف في أصول الدين ولا فروعه، إنما هي طرق متنوعة في الأداء الصوتي أكثر منها في البنية الصرفية أو التركيب النحوي، وهي مضبوطة بضوابط وضعها العلماء.

3- تعدد القراءات وحي من الله جل وعز، ووقف منقول عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وليس تبعا لأهواء البشر وأذواقهم.

4- تعدد القراءات القرآنية لا يشمل إلا كلمات وألفاظا محصورة فقط في بعض الآيات.

5- قراءة الكلمة القرآنية على أكثر من وجه نحوي أو صرفي، يساعد على أداء المعاني مادام قد أقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا لا يعني تضاد المعاني أو تناقض المدلولات[1].

[1]- ينظر: موسوعة بيان الإسلام، ج11، ص164 وما بعدها.

المطلب الثالث: فوائد اختلاف القراءات.

لاختلاف القراءات فوائد جمة، نذكر منها:

1- التهوين والتسهيل، والتخفيف عن الأمة.

2- بان في القرآن من نهاية البلاغة، وكمال الاختصار وع=غايته، وجمال الإيجاز؛ إذ كل قراءة بمنزلة آية.

3- بيان عظم البرهان وواضح الدلالة إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض، ولا تخالف، بل كله يصدق بعضه بعضا، ويبين بعضه بعضا.

4- سهولة حفظه وتيسير نقله على هذه الامة إذ هو على هذه الصفة من البلاغة والإيجاز. فحفظ كلمة ذات أوجه أسهل وأقرب إلى الفهم من حفظ جمل من الكلام تؤدي معاني تلك القراءات المختلفة.

5- إعظام أجور هذه الامة بتدبرها لمعاني القراءات واستنباطها الحكم والاحكام من دلالة كل لفظ، واستخراج كمين أسراره وخفي إشاراته.

6- بيان فضل هذه الأمة – أمة الإجابة–وشرفها على سائر الأمم، من حيث تلقينهم كتاب ربهم هذا التلقين.

7- إظهار سر الله في كتابه وصيانته له عن التبديل والاختلاف.

8- المبالغة في إعجازه بإيجازه عن طريق تنوع القراءات.

9- إظهار بعض المعاني في بعض القراءات مما يجهل في القراءات الأخرى، ولا شك أن ظاهرة تعدد القراءات تؤكد لنا حقيقة أساسية تتمثل في أمرين اثنين:

الأمر الأول :عناية العلماء بكتاب الله، وحرصهم على ضبط القراءات القرآنية التي ثبت عن طريق النقل الصحيح بالسند المتصل الموثوق بروايته أنها من أوجه القراءات التي أقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم واعتمدها تيسيرا على الأمة ومراعاة لتعدد لهجاتها وطرقها في التعبير، وأساليبها في الخطاب.

الأمر الثاني :توقيف كل ما يتعلق بالقرآن، قراءة له، ورسما لكلماته وحروفه، وأداء لألفاظه، وضبطا لكيفيات نطق كلماته وعباراته، بحيث تقتصر مهمة القراء على تتبع الروايات المنقولة عن الثقات والتأكد من حصة تلك الروايات.[1]

[1]- ينظر : ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص52-53.

الجانب التطبيقي: سورة المائدة وأثر القراءات القرآنية في اختلاف المعنى.

المبحث الأول: التعريف بسورة المائدة.

المبحث الثاني: موضوعات سورة المائدة.

المبحث الثالث: مستويات التحليل اللغوي في اختلاف القراءات القرآنية لسورة المائدة.

الفصل الثاني: مواطن اختلاف القراءات القرآنية في سورة المائدة

المبحث الاول: التعريف بسورة المائدة وأهم موضوعاتها

المطلب الأول: التعريف بسورة المائدة

هذه السورة سميت في كتب التفسير، وكتب السنة، بسورة المائدة: لأن فيها قصة المائدة التي سألها الحواريون من عيسى عليه السلام، وقد اختصت بذكرها. وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل وغيره وقعت تسميتها سورة المائدة في كلام عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما[1]، وعائشة أم المؤمنين[2]، وأسماء بنت يزيد، وغيرهم، فهذا أشهر أسمائها.

وتسمى أيضا سورة العقود: إذ وقع هذا اللفظ في أولها[3].

وتسمى أيضا المنقذة. ففي أحكام ابن الفَرس: روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" سورة المائدة تدعى في ملكوت السماوات المنقذة " قال: " أي أنها تنقذ صاحبها من أيدي ملائكة العذاب ".[4]

وفي كتاب ((كنايات الأدباء)) يقال: فلان لا يقرأ سورة الأخيار، أي لا يفي بالعهد، وذلك أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يسمون سورة المائدة سورة الأخيار. قال جرير:[5]

إن البعيث وعبد آل متاعس لا يقرآن بسورة الأخيار[6]

وهي مدنية باتفاق، روي أنها نزلت منصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديبية، بعد سورة الممتحنة، فيكون نزولها بعد الحديبية بمدة، لأن سورة الممتحنة نزلت بعد رجوع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة من صلح الحديبية، وقد جاءته المؤمنات مهاجرات، وطلب منه المشركون إرجاعهن إليهم عملا بشروط الصلح، فأذن الله للمؤمنين بعد إرجاعهن بعد امتحانهن.

وروى ابن أبي حاتم عن مقاتل أن آية: " ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبۡلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلصَّيۡدِ تَنَالُهُۥٓ أَيۡدِيكُمۡ وَرِمَاحُكُمۡ لِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٩٤ ﴾ (المائدة:90)

" نزلت عام الحديبية فلعل ذلك الباعث للذين قالوا: إن سورة العقود نزلت عام الحديبية. وليس وجود تلك الآية في هذه السورة بمقتضى أن يكون ابتداء نزول السورة على نزول الآية إذ قد تلحق الآية بسورة نزلت متأخرة عنها.

---

[1]- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيرت، ط1، 1997، ج11، ص218، حديث رقم: 6643

[2]- المرجع السابق، حديث رقم: 25588

[3]- محمود بن عبد الله الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415ه،ج3، ص221.

[4]- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2021، ج 3، ص53

[5]- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، دار المعارف، مصر، ط3، (ب ت)، ج2، ص897

[6]- أحمد بن محمد الجرجاني، المنتخب من كنايات الادباء وإشارات البلغاء، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1908، ص 121

وفي الإتقان: "إنها نزلت قبل سورة النساء"، ولكن صح أن آية: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ ﴾ (المائدة:3) نزلت يوم عرفة عام حجة الوداع. ولذلك اختلفوا في أن هذه السورة نزلت متتابعة أو متفرقة، ولا ينبغي التردد أنها نزلت منجمة.[1]وقد روي عن عبد الله بن عمرو وعائشة رضي الله عنهم أنها آخر سورة أنزلت[2]، وقد قيل: إنها نزلت بعد النساء، وما نزل بعدها إلا سورة براءة، بناء على أن براءة آخر سورة نزلت، وهو قول البراء بن عازب في صحيح البخاري.[3]

وفي مسند الإمام أحمد عن عبد الله بن عمرو وأسماء بنت يزيد: "أنها نزلت ورسول الله في سفر، وهو على ناقته العضباء، وأنها نزلت عليه كلها"[4]. قال محمد بن كعب: "نزلت سورة المائدة في مسير رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حجة الوداع بين مكة والمدينة" [5]

قال الطاهر بن عاشور رحمه الله: "ويظهر عندي أن هذه السورة نزل بعضها بعد بعض سورة النساء، وذلك ما يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استقام له أمر العرب وأمر المنافقين ولم يبق في عناد الإسلام إلا اليهود والنصارى. أما اليهود فلأنهم مختلطون بالمسلمين في المدينة وما حولها، وأما النصارى فلأن فتوح الإسلام قد بلغت تخوم ملكهم في حدود الشام. وفي حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صحيح البخاري: " وما كان من حول النبي صلى الله عليه وسلم قد ستقام له ولم يبق إلا ملك غسان بالشام كنا نخاف أن يأتينا". [6]

والظاهر أن السورة مدنية، فالمرجح أن ما أنزل بعد الهجرة فهو مدني ولو نزل بعضها بمكة.[7]

[1]- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج3، ص54.
[2]- مسند الإمام أحمد، ج6، ص188، حديث رقم: 25588
[3]- محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن .
[4]- مسند الإمام أحمد، ج6، ص455، حديث رقم: 27616
[5]- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2008، ص51.
- [6] محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج3، ص55.
[7]- ينظر، الإتقان في علوم القرآن، ص31.

المطلب الثاني: موضوعات سورة المائدة.

اشتملت هذه السورة على ما يلي:

1. افتتح الله هذه السورة بنداء المؤمنين بوصف الإيمان والأمر بوفاء العقود، والامتنان عليهم لإحلال بهيمة الأنعام لهم إلا ما يتلى عليهم تحريمه وإلا الصيد حال الإحرام.[1]

2. النهي عن إحلال شعائر الله والشهر الحرام والهدي والقلائد وقاصدي البيت الحرام لابتغاء الفضل والرضوان من ربهم، والنهي عن الاعتداء.

3. الأمر بالتعاون على البر والتقوى، والنهي عن الإثم والعدوان ووجوب تقوى الله والحذر من عقابه فهو شديد العقاب.

4. بيان الحلال والحرام في الأطعمة والذبائح والصيد وحكم ذبائح ونساء أهل الكتاب.

5. تقرير أحكام الطهارتين الصغرى والكبرى بالماء والتراب.[2]

6. تقرير العقيدة الصحيحة، والاهتمام بأمور التوحيد، وتصحيح الكثير من المعتقدات الباطلة، والتذكير بيوم القيامة.

7. تقرير أن الحكم لله تعالى وحده، وأنه لا حكم أحسن من حكم الله تعالى، مع بيان وجوب الحكم بما أنزل الله تعالى، وإلغاء حكم الجاهلية وتقبيحه.

8. التأكيد على عقيدة الولاء والبراء، والتشديد على تولي المؤمنين، مع التحذير غاية التحذير من تولي أهل الكفر، وبيان أن الذين في قلوبهم مرض هم المسارعون في توليهم.

9. تنظيم علاقات المسلمين مع غيرهم، خاصة اليهود والنصارى.

10. بيان كثير من الأحكام الشرعية وتوضيحها؛ فمن ذلك: الأحكام الشرعية المتعلقة بالعبادات والمعاملات؛ كأحكام العقود، والذبائح، والصيد، والإحرام، ونكاح الكتابيات، والردة، وأحكام الطهارة، وحد السرقة، وحد البغي والإفساد في

[1]- وهبة الزحيلي، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط1، 1991، ج6، ص66.
[2]- صفي الرحمن المباركفوري، المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير، دار السلام، الرياض، ط3، 2012، ص366-370.

الأرض (الحرابة)، وتحريم الخمر والميسر، وكفارة اليمين، والنهي عن قتل الصيد في الإحرام، والوصية عند الموت؛ إلى غير ذلك.

11. اشتملت سورة المائدة على بعض القصص، ومن ذلك قصة بني إسرائيل مع موسى عليه السلام، وقصة ابني آدم، وقصة المائدة.

12. بيان أحوال أهل الكتاب، ونقضهم للعهود وتحريفهم للكتب المنزلة، ومناقشة بعض عقائدهم الزائفة؛ من نسبة الولد إلى الله، وإنكار رسالة محمد صلى الله عليه وسلم، إلى غير ذلك من عقائدهم الباطلة.[1]

المبحث الثاني: مستويات التحليل اللغوي في اختلاف القراءات القرآنية لسورة المائدة

المطلب الأول: أثر القراءات القرآنية في اختلاف المعنى

إن لتعدد القراءات القرآنية واختلافها فوائد جليلة وآثار بالغة في تفسير كتاب الله تعالى واستنباط المعاني الجديدة واتساعها، ولكن من غير تناقض في المعاني أو تباين بينها، فالاختلاف الحاصل بين القراءات اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض، وفي ذلك يقول ابن الجزري:" وأما حقيقة اختلاف هذه السبعة أحرف منصوص عليها من النبي صلى الله عليه وسلم وفائدته، فإن هذا محال أن يكون في كلام الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ (النساء:82)"[2]

لا شك أن القراءات القرآنية لون من ألوان الإعجاز القرآني، إذ إن كل قراءة بمنزلة الآية، وتعدد القراءات يقوم مقام تعدد الآيات من غير تناقض ولا تضاد بينهما في المعاني، فبتعدد القراءات تتسع المعاني وتتعدد، وفي هذا يقول الزرقاني:" أن تنوع القراءات يقوم مقام تعدد الآيات. وذلك ضرب من ضروب البلاغة يبتدئ من جمال هذا الإيجاز وينتهي إلى كمال الإعجاز.

أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله وعلى صدق من جاء به وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المقروء وتضاد ولا إلى تهافت وتخاذل بل القرآن كله على تنوع قراءاته يصدق بعضه بعضا ويبين بعضه بعضا ويشهد بعضه لبعض

[1]- عبد الرحمن السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2000، ص277-248.
[2]- النشر في القراءات العشر، ج2، ص11.

على نمط واحد في علو الأسلوب والتعبير وهدف واحد من سمو الهداية والتعليم. وذلك من غير شك يفيد تعدد الإعجاز بتعدد القراءات والحروف"[1].

ومن خلال ما سبق يتضح ما للقراءات القرآنية من أثر بالغ في تعدد المعاني واستنباطها المعين على تفسير كلام رب العالمين، إذ إن كل قراءة توضح وتبين معنى جديدا لم تبينه القراءة السالفة، وقد أرجع العلماء اختلاف القراءات القرآنية إلى سببين:

الأول: ما كان سببه راجعا إلى اختلاف اللهجات العربية، والذي من أجله نزل القرآن على سبعة أحرف تيسيرا على الناس ورفعا للحرج عنهم، وذلك كاختلاف في تحقيق الهمز وتسهيله، والإمالة والفتح، ونحو ذلك.

الثاني: ما كان سببه يرجع إلى خاصية في القرآن نفسه وهو الإعجاز، كالانتقال من الغيبة إلى الخطاب أو إلى صيغة التكلم.

قال ابن عاشور في تفسيره:" **أما الحالة الأولى**: فهي اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات كمقادير المد والإمالات والتخفيف والتسهيل والتحقيق والجهر والهمس والغنة، مثل﴿ عَذَابِيَ ﴾ (الأعراف: 156) بسكون الياء وعذابي بفتحها، وفي تعدد وجوه الإعراب مثل: ﴿ حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ ﴾ (البقرة: 214) بفتح لام يقول وضمها. ونحو: ﴿ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ ﴾ (البقرة: 254) برفع الأسماء الثلاثة أو فتحها أو رفع بعض وفتح بعض، ومزية القراءات من هذه الجهة عائدة إلى أنها حفظت على أبناء العربية ما لم يحفظه غيرها وهو تحديد كيفيات نطق العرب بالحروف في مخارجها وصفاتها وبيان اختلاف العرب في لهجات النطق بتلقي ذلك عن قراء القرآن من الصحابة بالأسانيد الصحيحة، وهذا غرض مهم جدا لكنه لا علاقة له بالتفسير لعدم تأثيره في اختلاف معاني الآي...

وأما الحالة الثانية: فهي اختلاف القراء في حروف الكلمات مثل مالك يوم الدين(الفاتحة: 4) و (ملك يوم الدين) و (ننشرها) وننشزها (البقرة: 259) وظنوا أنهم قد كذبوا بتشديد الذال أو قد كذبوا (يوسف: 110]) بتخفيفه، وكذلك اختلاف الحركات الذي يختلف معه معنى الفعل كقوله: ولما ضرب ابن مريم مثلا إذا قومك منه يصدون (الزخرف: 57) قرأ نافع بضم الصاد وقرأ حمزة بكسر الصاد، فالأولى بمعنى يصدون غيرهم عن الإيمان، والثانية بمعنى صدودهم في أنفسهم وكلا المعنيين حاصل منهم، وهي من هذه الجهة لها مزيد تعلق بالتفسير لأن ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد يبين المراد من نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنى غيره، ولأن اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يكثر المعاني في الآية الواحدة نحو: حتى يطهرن (البقرة: 222) بفتح الطاء المشددة والهاء المشددة، وبسكون الطاء وضم الهاء مخففة، ونحو لامستم النساء (النساء: 43) ولامستم النساء، وقراءة: وجعلوا الملائكة الذين هم عند الرحمن إناثا (الزخرف: 19) مع قراءة «الذين هم عباد الرحمن» والظن أن الوحي نزل بالوجهين وأكثر، تكثيرا للمعاني...

[1]- الزرقاني، مناهل العرفان، ج1، ص149

وأنا أرى أن على المفسر أن يبين اختلاف القراءات المتواترة لأن في اختلافها توفيرا لمعاني الآية غالبا فيقوم تعدد القراءات مقام تعدد كلمات القرآن".[1]

قال ابن الجزري:" وقد تدبرنا اختلاف القراءات كلها فوجدناها لا تخلو من ثلاثة أحوال:

أحدها: اختلاف اللفظ والمعنى واحد.

الثاني: اختلافهما جميعا مع جواز اجتماعهما في شيء واحد.

الثالث: اختلافهما جميعا مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد، بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد.

فأما الأول: فكالاختلاف في (الصراط وعليهم ويؤده والقدس ويحسب) ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط.

وأما الثاني: فنحو (مالك، وملك) في الفاتحة ؛ لأن المراد في القراءتين هو الله تعالى ؛ لأنه مالك يوم الدين وملكه وكذا (يكذبون، ويكذبون) ؛ لأن المراد بهما هم المنافقون لأنهم يكذبون بالنبي –صلى الله عليه وسلم –ويكذبون في أخبارهم وكذا (كيف ننشرها) بالراء والزاي ؛ لأن المراد بهما هي العظام وذلك أن الله أنشرها أي: أحياها، وأنشزها أي: رفع بعضها إلى بعض حتى التأمت فضمن الله تعالى المعنيين في القراءتين.

وأما الثالث: فنحو (وظنوا أنهم قد كذبوا) بالتشديد والتخفيف، وكذا (وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال) بفتح اللام ورفع الأخرى وبكسر الأولى وفتح الثانية، وكذا (للذين هاجروا من بعد ما فتنوا، وفتنوا) بالتسمية والتجهيل، وكذا قال: (لقد علمت) بضم التاء وفتحها، وكذلك ما قرئ شاذا (وهو يطعم ولا يطعم) عكس القراءة المشهورة، وكذلك (يطعم ولا يطعم) على التسمية فيهما، فإن ذلك كله وإن اختلف لفظا ومعنى وامتنع اجتماعه في شيء واحد، فإنه يجتمع من وجه آخر يمتنع فيه التضاد والتناقض. فأما وجه تشديد (كذبوا) فالمعنى وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم، ووجه التخفيف: وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به، فالظن في الأولى يقين، والضمائر الثلاثة للرسل، والظن في القراءة الثانية شك، والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم".[2]

[1]- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج1 ، ص53-58.

[2]- ابن الجزي، النشر في القراءات العشر، ج1، ص 50-51

المطلب الثاني: مستويات التحليل اللغوي.

لقد تعددت أوجه الاختلاف في القراءات القرآنية لتتسع المعاني في الآية القرآنية ولتتحقق مقاصد الله تعالى من إرادة أكثر من معنى في الآية الواحدة، أو إضافات دلالات أخرى في السياق القرآني موضع القراءات القرآنية لا تتحقق إلا بها، وسيقتصر الباحثان في هذا المقام ذكر نماذج تطبيقية من القراءات القرآنية في سورة المائدة على سبيل الاستشهاد بها لا على سبيل الحصر.

أولا: المستوى الصرفي:

يعنى هذا المستوى بدراسة اختلاف الصيغ الصرفية في القرآن الكريم وأثرها في اختلاف المعنى. ويقصد بالصيغ الصرفية: " التصريف النمطي المنظم للأسماء والأفعال؛ لبيان الصيغ المختلفة التي تشق من أصولها"[1].

وقد حظيت الأبنية الصرفية بعناية النحاة واهتماماتهم، منذ المرحلة الأولى للتقعيد النحوي، وقد تنبه القدماء إلى أهميتها من ناحية الدلالة المعنوية، وأقروا أن اختلاف بنية الكلمة يفضي إلى اختلاف معناها؛ إذ رأوا أن لكل لفظة دلالة لفظية وأخرى صناعية وثالثة معنوية، وإنما تعد الدلالة اللفظية أقواهن ثم تليها الدلالة الصناعية –وهي بنبة الكلمة– وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقر، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة، وليست في حيز الضروريات.[2]

ويبحث هذا المطلب في تعدد القراءات القرآنية في بنية اللفظة الواحدة، وحقيقتها، وصورها، وما يمكن أن يترتب عليه من اختلاف في المعاني التي تحملها الآية الكريمة في ضوء القراءات الواردة فيها، وحقيقة العلاقة بين تلك المعاني المختلفة.

وقد عمدت إلى ذكر الآيات القرآنية المختلف في قراءتها وتوضيح الاختلاف فيها، ثم تفسير معناها اللغوي، ثم توضيح توجيه القراء والمفسرين لكل قراءة، وبيان أثر اختلاف كل قراءة على معنى الآية.

---

[1]- مجدي وهبة، كامل المهندس، معجم المصطلحات العربية، مكتبة لبنان، لبنان، (ب.ط)، ص228.

[2]- عثمان بن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط4، (ب.ت)، ج3، ص100.

أ – اختلاف القراءات بتغير الحركات غير الإعرابية:

من الاختلافات البينة في القراءات، الاختلاف في حركات بعض الأسماء والأفعال، ولكنها حركات غير إعرابية؛ إذ لا تنقل الكلمة من موقع إعرابي إلى آخر، ولكن لها دور في إحداث تغيير في معنى الكلمة، وخاصة المعنى المعجمي، ومن أهم ما جاء في ذلك.

1–قال تعالى:"﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ اَن صَدُّوكُمْ عَنِ اِلْمَسْجِدِ اِلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى اَلْبِرِّ وَالتَّقْوىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى اَلِاثْمِ وَالْعُدْوَنِ وَاتَّقُواْ اللَّهَ إِنَّ اَللَّهَ شَدِيدُ اَلْعِقَابِ ﴿2﴾﴾

«شَنآن» معناه: بُغْض، وهو مَصْدَرُ شَنِىءَ، أيْ: أبْغَض[1].

وقرأ ابْنُ عامر وأبو بكر عنْ عاصم «شَنْآنُ» بسُكونِ النُّونِ، والباقون بِفَتْحِهَا، وجَوَّزُوا فِي كُلٍّ منهما أنْ يكونَ مَصْدراً، وأنْ يكُونَ وَصْفاً حَتَّى يُحْكى عَن أبِي عَلِي أنَّهُ قال: مَنْ زَعَمَ أن «فَعلَان» إذا سُكِّنَتْ عَيْنُهُ لَم يكُنْ مَصْدَراً فَقَدْ أخْطَأ، لأنَّ «فَعْلان» بِسُكُونِ الْعَيْنِ قَلِيلٌ في المصَادِرِ، نحو: لَوْيتُه دَيْنَه لَيَّاناً، بَلْ هُوَ كَثير في الصِّفَاتِ نَحْوُ: سَكْرَان وَبَابُهُ و «فَعَلَان» بالْفَتْحِ قليلٌ في الصفات، قالُوا: حِمَارٌ قَطَوَان، أي: عَسِرُ السير، وتَيْسٌ عَدَوَان

بِفَتْحِ الباء واليَاء، بل الكثير أن يكون مَصْدَراً، نحو: الغَلَيَان والنَّزَوَان، فإن أريد ب «الشَّنْآنَ» السَّاكِن الْعَيْنِ الوصْفُ، فالمعْنَى: وَلَا يَجرمنكُمْ بَغيضُ قَوْمٍ، وَبَغيضٌ بِمَعْنَى: مُبْغِضٍ، اسمُ فاعِلٍ من «أبْغَضَ»، وهو مُتعدٍّ، فَفَعِيلٌ بمعنى الفاعِلِ كقَدِير ونَصِير، وإضافَتُه ل «قوْمٍ» على هذا إضَافَةُ بيانٍ، أيْ: إنَّ البغيض مِنْ بَيْنِهم، وليس مَضَافاً لفاعِل ولا مَفْعولٍ، بخلاف ما إذَا قَدَّرْتَهُ مَصْدراً فإنه يكون مُضَافاً إلى مَفْعُولِهِ أوْ فَاعِلِه.

وقال صاحبُ هذا القول: يُقَالُ: رَجُلٌ شَنْآنُ، وامرأة شَنْآنَةٌ، كنَدْمَانَ، ونَدْمَانَةٍ، وقياسُ هذا أنْ يكونَ مِنْ فِعْلٍ متعد [وحكي: رجل شَنْآن، وامرأة شَنْأى «سكران وسكرى» وقياس هذا أن يكون من فعل لازم] ، ولا بُعْدَ في ذلك، فإنَّهم قد يشتقُّون من مادَّةٍ واحدة القَاصِرَ والمتعدِّي، قالُوا: فَغَرْتُ فاه، وفَغَر فوه أي: فَتَحته فانفتح، [وإنْ] أرِيدَ بِه المصدَرُ فَوَاضِحٌ، ويَكُون مُضافا إلى مفعُولِه، أيْ: بُغضكم لِقَوْم، فحذف الفاعل، ويجوزُ أنْ يكونَ مُضَافاً إلى فاعِلِهِ، أيْ بُغْضُ قَوْمٍ إيَّاكُمْ، فحذف مَفْعُولَه.

والأوَل أظهر في المعنى، وحكم شَنَآنَ بِفَتح النون مصدَرا وَصِفَةُ حُكْم إسْكَانِهَا، وقد تقدَّم تقريرُ ذلك، ومِنْ مَجِيءِ شَنْآن السَّاكِنِ الْعَيْنِ مَصْدَراً.

[1]- إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987، ج1، ص57، مادة شنأ.

و«الشَّنآن» بالفتح عَما شذّ عن القاعدةِ الكُلِّيَّةِ. قال سيبويه: كُلُّ بِنَاءٍ مِنَ المصادِرِ على وَزْنِ «فَعَلَان» بِفَتْحِ الْعَيْنِ لَم يتعدَّ فِعْلُهُ إِلَاّ أنْ يَشذَّ شيءٌ كالشَّنَآنِ، يَعْنِي أنَّه مصدرٌ على «فَعَلَان» بالفتح، ومع ذلك فعْلُهُ مُتَعِدّ، وفعلهُ أكثرُ الأفعالِ مَصَادِر سُمِعَ لَهُ سِتة عَشَرَ مَصْدراً، قالُوا: شَنِئَ يَشْنَأُ [شَنْئاً] وشَنآناً مُثَلَّثي الشِّين، فهي سِتُّ لُغَاتٍ.[1]

2-قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴾

﴿ رُسُلُنَا ﴾ قرأ ابن عمرو ويعقوب بإسكان السين، قرأ الباقون بضمها.

أورد أبو زرعة في كتابه الحجة أنه قرأ أَبو عَمْرو ﴿ رُسُلُنَا ﴾ بِإِسْكَان السِّين إِذا كَانَ بعد اللَّام أَكثر من حرف وَكَذَلِكَ مذْهبه فِي﴿ رُسُلُنَا ﴾ فَإِذا كَانَ بعد اللَّام حرف ضم السِّين مثل رسله وحجته أَنه استثقل حَرَكَة بعد ضمتين لطول الْكَلِمَة وَكَثْرَة الحركات فأسكن السِّين وَالْبَاء فَإِذا قصرت الْكَلِمَة لم يسكن السِّين.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿ رُسُلُنَا ﴾ بِضَم السين وحجتهم أَن بِنَاء فَعُول وفَعيل على فُعُل بِضَم الْعين فِي كَلَام الْعَرَب وَلم تدع ضَرُورَة إِلَى إسكان الْحَرْف فتركوا الْكَلِمَة على حق بنيتها.[2]

ب- أثر تغير بنية الكلمة في اختلاف المعنى

كان من أوجه تغاير القراءات القرآنية بنية الكلمات إما بتغاير بنيتها بزيادة أو نقصان. وربما يرجع ذلك لاختلاف لهجات العرب فيكون المعنى حينئذ واحدا في كلتا القراءتين، وقد يرد إلى معنيين متغايرين تبعا للنسق القرآني الذي وردت في الكلمة. وقد يكون تغاير القراءات في بنية الكلمة غير عائد إلى اختلاف اللهجات العربية، ويكثر ذلك في اختلاف الصيغة للكلمة الواحدة إذ تتعاقب على الكلمة صيغتان أو أكثر من الصيغ التي يغلب عليها معانيها. إذ تصبح الكلمة متعددة المعاني بحسب السياق الذي وردت فيه.

[1]- عمر بن علي بن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ، 1998، ج7 ، ص182-184
[2]- عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة، حجة القراءات، مؤسسة الرسالة، ط5، 1997، ص225.

ومما قيل في ذلك: " اعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نقل إلى وزن آخر أعلى منه؛ فلا بد أن يتضمن منه المعنى أكثر مما تضمنه أولا؛ لأن الألفاظ أدلة على المعاني، فإذا زيدت الألفاظ وجب زيادة المعنى ضرورة"[1].

وفائدة التصريف حصول المعاني المختلفة المتشعبة عن معنى واحد، إذ يعد العلم به أهم من العلم بالنحو في تعرف اللغة، وذلك لأن التصريف نظر في ذات الكلمة، بينما يعد النحو نظر في عوارضها.[2]

لذا فإن زيادة المبنى زيادة في المعنى؛ إذ تعد الكلمة مورفيما حرا، وقد زيدت عليها مورفيمات مقيدة، وهي ما يعرف بالزوائد التي تكسب الكلمة معنى مغايرا عند اتصالها بهذه المورفيمات التي تؤدي وظائف صرفية، وقد تكون دالة على التعدية، أو المطاوعة، أو المشاركة، أو التحويل، أو الصيرورة[3]

وقد اشتمل هذا المطلب على عدد من الآيات القرآنية قد اختلف في قراءتها من حيث البنية الصرفية للكلمة. ومما جاء فيه:

1 - قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿13﴾ ﴾:

قرأ حمزة والكسائي بحذف المد ﴿ قَٰسِيَةً ﴾، وقرأ الباقون بإثباته.

والقاسية: من قسا قلبه يقسو قسوا وقسوة وقساوة وقساء، بالمد: صلب وغلظ، فهو قاس؛ وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ (البقرة: 74): أي غلظت ويبست وعست، فتأويل {القسوة في القلب ذهاب اللين والرحمة والخشوع منه. وأصل القسوة الصلابة من كل شيء[4]

قال صاحب اللباب: "قرأ الجمهور «قاسية» اسم فاعل من قسا يقسو. وقرأ الأخوان وهي قراءة عبد الله «قسية» بفتح القاف وكسر السين وتشديد الياء، واختلف الناس في هذه القراءة.

فقال الفارسي: ليست من ألفاظ العرب [في الأصل]، وإنما هي كلمة أعجمية معربة، يعني أنها مأخوذة من قولهم: درهم قسي، أي: مغشوش، شبه قلوبهم في كونها غير صافية من الكدر بالدراهم المغشوشة غير الخالصة.

[1]- محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1957، ج3، ص34.
[2]- المرجع السابق، ج1، ص297.
[3]- محمود ياقوت، فقه اللغة وعلم اللغة نصوص ودراسات، ص211.
[4]- الزبيدي، تاج العروس، مادة ق س و.

وقال الزمخشري، وقرأ عبد الله «قسيَة»، أي: رديئة مغشوشة من قولهم: «درهم قسي»، وهو من القسوة؛ لأن الذهب والفضة الخالصين فيهما لين، والمغشوش فيه صلابة ويبس والقاسي والقاسح بالحاء المهملة أخوان في الدلالة على اليبس.

وهذا القول سبقه إليه «المبرد»، فإنه قال: «يسمى الدرهم المغشوش قسيا لصلابته وشدته للغش الذي فيه»، وهو يرجع للمعنى الأول، والقاسي والقاسح بمعنى واحد.

وعلى هذين القولين تكون اللفظة عربية.

وقيل: بل هذه القراءة توافق قراءة الجماعة في المعنى والاشتقاق؛ لأنه «فعيل» للمبالغة ك «شاهد»، و «شهيد»، فكذلك قاس وقسي، وإنما أنث على معنى الجماعة في المعنى والاشتقاق.

وقرأ الهيصم بن شداخ: «قسية» بضم القاف وتشديد الياء.

وقرئ «قسية» بكسر القاف إتباعا، وأصل القراءتين: «قاسوة»، و «قسيوة» لأن الاشتقاق من القسوة".[1]

2- قَالَ تَعَالَى:﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِاللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَۖ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖۖ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖۚ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيۡمَٰنِكُمۡ إِذَا حَلَفۡتُمۡۚ وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٨٩﴾

قرأ ابن ذكوان بمد العين ﴿ عَقَّدتُّمُ ﴾،وقرأ شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف بحذف المد وتخفيف القاف، وقرأ الباقون بحذف المد وتشديد القاف.

ورد في تاج العروس: "عَقَدَ الحَبْلَ والبَيْعَ والعَهْدَ يَعْقِدُهُ) عَقْداً فانعَقَدَ: (شَدَّهُ).

وَالَّذِي صَرَّحَ بِهِ أَئِمَّةُ الاشتِقَاقِ: أَنَّ أَصلَ العَقْدِ نَقِيض الحَلِّ، عَقَدَه يَعْقِده عَقْداً وتَعْقَاداً، وعَقَّده، وَقد انْعَقد، وتَعَقَّدَ، ثمَّ اسْتُعْمِل فِي أَنْواعِ العُقُودِ من البُيوعاتِ، والعُقُود وَغَيرهَا، ثمَّ استُعْمِل فِي أَنْوَاعِ العُقُودِ من البُيوعاتِ، والعُقُود وَغَيرهَا، ثمَّ استُعْمِل فِي التصميم والاعتقادِ الجَازِم. وَفِي اللِّسَان: وَيُقَال عَقَدْتُ الحَبْلَ فَهُوَ مَعْقُود، وكذلك العَهْد، وَمِنْه عُقْدةُ النِّكَاح،

[1]- ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ج7، ص251-252.

وانعقَد الحَبْلُ انعقاداً. ومَوْضِعُ اعَقْده من الحَبْل: معْقَد، وجَمْعُه: المَعَاقِدُ. وعَقَدَ العَهْدَ، واليَمِينَ، يَعْقِدُهما عَقْداً وعَقَّدهما: أَكَّدَهما.

قَالَ أَبو زَيْد فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَالذِينَ عَقَدَتَ اَيْمَنُكُمْ﴾ (النساء: 33) وعَاقَدَت أَيمانُكُم. وَقد قرئ: عَقَّدت، بالتشْدِيد، مَعْنَاهُ التَّوكِيدُ والتَّغْلِيظُ. [1]

قال صاحب التحرير والتنوير:" وقرأ الجمهور عقدتم-بتشديد القاف-. وقرأه حمزة، والكسائي، وأبو بكر عن عاصم، وخلف-بتخفيف القاف-. وقرأه ابن ذكوان عن ابن عامر عاقدتم بألف بعد العين من باب المفاعلة. فأما عقدتم بالتشديد فيفيد المبالغة في فعل عقد، وكذلك قراءة عاقدتم لأن المفاعلة فيه ليست على بابها، فالمقصود منها المبالغة، مثل عافاه الله. وأما قراءة التخفيف فلأن مادة العقد كافية في إفادة التثبيت. والمقصود أن المؤاخذة تكون على نية التوثق باليمين، فالتعبير عن التوثق بثلاثة أفعال في كلام العرب: عقد المخفف، وعقد المشدد، وعاقد".[2]

3 - قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ وَالشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَالْهَدْىَ وَالْقَلَـٰٓئِدَ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿97﴾ ﴾

قرأ ابن عامر بحذف المد ﴿قِيَمًا﴾ وقرأ الباقون بإثبات المد.

«**قيما**» مصدر كالقيام وليس مقصورا منه قال الكسائي والأخفش والفراء. فهو مصدر بمعنى القيام الذي يراد به الثبات والدوام، وقد رد هذا القول بأنه كان ينبغي أن تصح الواو لتحضنها بتوسطها، كما صحت واو «عوض» «وحول» وقد أجيب عنه بأنه تبع فعله من الإعلال وكما أعل فعله أعل هو، ولأنه بمعنى القيام فحمل عليه في الإعلال.

وحكى الأخفش: «قيما» و «قوما» قال: والقياس تصحيح الواو، وإنما اعتلت على وجه الشذوذ كقولهم: «ثيرة» وقول بني ضبة «طيال» في جمع طويل، وقول الجميع «جياد» في جمع جواد، وإذا أعلوا «ديما» لإعلال «ديمة»، فاعتلال المصدر لاعتلال فعله أولى، ألا ترى إلى صحة الجمع مع اعتلال مفرده في معيشة، ومعايش، ومقامة، ومقاوم، ولم يصححوا مصدرا أعلوا فعله.[3]

قال ابن عادل الدمشقي:" قوله: «قياما» قراءة الجمهور بألف بعد الياء، وابن عامر: «قيما» دون ألف بزنة «عنب» ، والقيام هنا يحتمل أن يكون مصدرا ل «قام – يقوم» ، والمعنى: أن الله جعل الكعبة سببا لقيام الناس إليها، أي: لزيارتها

[1]- الزبيدي، تاج العروس، مادة ع ق د.
[2]- محمد الطاهر بن عاشور، ا لتحرير والتنوير، ج3، ص233.
[3]- عمر بن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ج6، ص180-181.

والحج إليها، أو لأنها يصلح عندها أمر دينهم ودنياهم، فيها يقومون، ويجوز أن يكون القيام بمعنى القوام، فقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، كذا قال الواحدي، وفيه نظر؛ إذ لا موجب لإعلاله؛ إذ هو: «السواك» ، فينبغي أن يقال: إن القيام والقوام بمعنى واحد؛ فأما إذا دخلها تاء التأنيث، لزمت الياء؛ نحو: «القيامة» ، وأما قراءة ابن عامر، فاستشكلها بعضهم بأنه لا يخلو: إما أن يكون مصدرا على فعل، وإما أن يكون على فعال، فإن كان الأول، فينبغي أن تصح الواو ك «حول» و «عور» ، وإن كان الثاني، فالقصر لا يأتي إلا في شعر، وقرأ الجحدري: «قيما» بتشديد الياء، وهو اسم دال على ثبوت الصفة.

معنى كونه قياما للناس أي: سبب لقوام مصالح الناس في أمر دينهم ودنياهم أما الدين؛ فلأن به يقوم الحج والمناسك، وأما الدنيا: فبما يجبى إليه من الثمرات، وكانوا يأمنون فيه من النهب والغارة، فلا يتعرض لهم أحد من الحرم، فكأن أهل الحرم آمنين على أنفسهم وأموالهم، حتى لو لقي الرجل قاتل أبيه وابنه لم يتعرض له، ولو جنى الرجل أعظم الجنايات ثم التجأ إلى الحرم، لم يتعرض له، قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ﴾ (العنكبوت: 67).

والمراد بقوله: «قياما للناس» أي: لبعض الناس وهم العرب، وإنما حسن هذا المجاز؛ لأن أهل كل بلد إذا قالوا: الناس فعلوا [وصنعوا] كذا «، فهم لا يريدون إلا أهل بلدهم، فلهذا السبب خوطبوا بهذا الخطاب على وفق عادتهم.[1]

4 - قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴿60﴾ ﴾

قرأ حمزة بضم الموحدة، وكسر الفوقية من كلمة طاغوت ﴿ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ﴾، وقرأ الباقون بفتح الموحدة، وبفتح التاء من طاغوت.

عبد: العَبْدُ: الإِنسانُ، حُرًّا كانَ أَو رَقِيقاً) كَذَا فِي المُحكَم والمُوعِب، كَأَنَّه يُذْهَبُ بذلك إِلى أَنه مَرْبُوبٌ لبارِئه، جلَّ وعَزَّ. وَقَالَ ابْن حَزْمٍ: العَبْدُ يُطْلَقُ على الذَّكَرِ والأُنْثَى.

(و) العَبْدُ: (المَمْلُوكُ) خلافُ الحُرِّ.

وَعبارَة الأَساس: العَبْدُ: الإِنسانُ، وضِدُّه الحُرُّ.

[1]- المصدر السابق، ج7، ص537-538

قَالَ سِيبَوَيْهِ: هُوَ فِي الأَصل صِفَةٌ، قَالُوا: رَجُلٌ عَبْدٌ، ولكنه استُعْمِلَ استِعْمَالَ الأَسماءِ وَمِنْه قَرَأَ بعضُهُم: {وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ} (الْمَائِدَة: 60) كَذَا فِي الصّحاح. (وعَبُدٌ)، بِفَتْح فضمّ (كَنَدُسٍ) ، وَبِه قرأَ بعضُ القُرَّاءِ {وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ} بِفَتْح الْعين، وَضم الباءِ وَفتح الدَّال، وخفض الطاغوتِ. قَالَ ابْن القَطَّاع فِي (كتاب الأَبنية) لَهُ: وَلَا وَجْه لَهُ فِي العَرَبِيّة، وَقيل: عَبُدٌ، واحدٌ يَدُلُّ على جمَاعَة، كَمَا تَقول حَدُثٌ، المعنَى: وخِامَ الطَّاغَوتِ، وَقيل مَعْنَاهُ: وخَدَمَ الطّاغوتِ، قَالَ: وَلَيْسَ هُوَ بجَمْعٍ، لأَن فَعْلاً لَا يُجْمَع على فَعُل، وإِنما هُوَ اسمٌ بُنِيَ على فَعْلٍ مثْل حَذُرٍ، كَمَا قَالَه الأَخفش.

فَقَالَ الفرّاءُ: إِنما ضمَّ الباءَ ضَرُورَة، وإِنما أَراد عَبْدُ؛ لأَن القصيدةَ من الكامِلِ، وَهِي حَذَّاءُ. قَالَ شيخُنا: فتنظيرُ المصنّفِ عَبُداً بِنَدُسٍ مَحَلُّ نَظَرٍ. (ومَعْبُوداءُ)، بالمعدّ، عَن يعقوبَ فِي (الأَلفاظ) ، أَي جمْع الجمعِ: (أَعابِدُ) جمْع أَعْبُدٍ.[1]

والطاغوت لغة: من طَغَا يَطْغى طَغيًا، ويطغُو طغيانًا، أي: جاوز القدر، وارتفع، وغلا في الكفر، وكل مجاوز حده في العصيان طاغٍ.[2]

وطريق ضبط القراءة في هذا الحرف بعدما عرف القراء: أن يقال: سبع قراءات مع كون «عبد» فعلا ماضيا، وهي: وعَبَد، وعَبَدُوا، ومَنْ عَبَدُوا، وعُبِدَ، وعُبِدَت، وعَبُدَ، وعَبْدَ في قولنا: إن الباء سكنت تخفيفا، وتسع قراءات مع كونه جمع تكسير، وهي: وعُبُدَ، وعُبَّدَ، مع جر الطاغوت، وعُبَّدَ مع نصبه، وعُبَّاد، وعَبَدَ على حَذْفِ التاءِ للإضافةِ، وعَبَدَةَ، وأَعْبُد، وعَبِيدَ، وستٌّ مع المفْرَدِ: وعَبُدَ، وعُبَدَ، وعَابِدَ الطَّاغُوتِ، وعَابِدُ الطاغوتِ بضم الدال، وعَابِدَ الشيطانِ، وعَبْدَ الطَّاغُوتِ وثنتان مع كونه جمع سلامة: وعابدوا بالواو، وعابدي بالياء، فعلى قراءة الفعل يجوز في الجملة وجهان:

أحدهما: أن تكون معطوفة على الصلة قبلها، والتقدير: من لعنه الله وعبد الطاغوت.

والثاني: أنه ليس داخلا في حيز الصلة، وإنما هو على تقدير «من» ، أي: ومن عبد؛ ويدل له قراءة عبد الله بإظهار «من» ، إلا أن هذا – كما قال الواحدي – يؤدي إلى حذف الموصول وإبقاء صلته، وهو ممنوع عند البصريين، جائز عند الكوفيين، وسيأتي جميع ذلك في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِالَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾ (العنكبوت: 46) ، أي: وبالذي أنزل، وعلى قراءة جمع التكسير، فيكون منصوبا عطفا على القردة والخنازير، أي: جعل منهم القردة وعباد وعبيد، وعلى قراءة الإفراد كذلك أيضا، ويجوز النصب فيها أيضا من وجه آخر، وهو العطف على «من» في {مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ} ، إذا قلنا بأنه منصوب على ما تقدم تحريره قبل، وهو مراد به الجنس، وفي بعضها قرئ برفعه؛ نحو: «وعابد الطاغوت» ، وتقدم أن أبا عمرو يقدر له مبتدأ، أي: هم عابدو وتقدم ما في ذلك.

[1]- الزبيدي، تاج العروس، مادة ع ب د .
[2]- المرجع السابق ، مادة ط غ و.

قال شهاب الدين: وعندي أنه يجوز أن يرتفع على أن معطوف على «من» في قوله تعالى {مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ} ؛ ويدل لذلك: أنهم أجازوا في قراءة عبد الله: «وعابدوا» بالواو هذين الوجهين، فهذا مثله، وأما قراءة جمع السلامة، فمن قرأ بالياء، فهو منصوب؛ عطفا على القردة، ويجوز فيه وجهان آخران:

أحدهما: أنه منصوب عطفا على «من» في {مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ} إذا قلنا: إن محلها نصب.

والثاني: أنه مجرور؛ عطفا على {مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ} أيضا، إذا قلنا بأنها في محل جر بدلا من «بشر»؛ كما تقدم إيضاحه، وهذه أوجه واضحة عسرة الاستنباط، والله أعلم.

ومن قرأ بالواو فرفعه: إما على إضمار مبتدأ، أي: هم عابدوا الطاغوت، وإما نسق على «من» في قوله تعالى: {مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ}.[1]

5 - قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝50 ﴾

قرأ ابن عامر بتاء الخطاب في قوله تعالى ﴿ يَبْغُونَ ﴾، وقرأ الباقون بياء الغائب

والقراء غير ابن عامر على ﴿ يَبْغُونَ ﴾ بياء الغيبة نسقا على ما تقدم من الأسماء الغائبة، وقرأ هو بتاء الخطاب على الالتفات؛ ليكون أبلغ في زجرهم وردعهم ومباكتته لهم، حيث واجههم بهذا الاستفهام الذي يأنف منه ذوو البصائر.

والمعنى أن هذا الحكم الذي يبغونه إنما يحكم به حكام الجاهلية.[2]

6- قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۖ قَالَ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝112 ﴾

[1]- ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ج7، ص 419-420.
[2]- المرجع السابق، ج7، ص337.

قرأ الكسائي بتاء المخاطب، ونصب الموحدة في قوله تعالى ﴿هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبَّكَ﴾، وقرأ الباقون بياء الغيبة ورفع الموحدة.

قال فخر الدين الرازي:" قرأ الكسائي هل تستطيع بالتاء ربك بالنصب/ وبإدغام اللام في التاء، وسبب الإدغام أن اللام قريب المخرج من التاء لأنهما من حروف طرف اللسان وأصول الثنايا وبحسب قرب الحرف من الحرف يحسن الإدغام، وهذه القراءة مروية عن علي وابن عباس. وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كانوا أعلم بالله من أن يقولوا هل يستطيع وإنما قالوا هل تستطيع أن تسأل ربك.

وعن معاذ بن جبل: أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع بالتاء ربك بالنصب

والباقون يستطيع بالياء ربك برفع الباء وبالإظهار فأما القراءة الأولى فمعناها: هل تستطيع سؤال ربك؟ قالوا وهذه القراءة أولى من الثانية لأن هذه القراءة توجب شكهم في استطاعة عيسى، والثانية توجب شكهم في استطاعة الله، ولا شك أن الأولى أولى، وأما القراءة الثانية ففيها إشكال، وهو أنه تعالى حكى عنهم أنهم ﴿قَالُوا نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ (المائدة: 111) وبعد الإيمان كيف يجوز أن يقال إنهم بقوا شاكين في اقتدار الله تعالى على ذلك.

والجواب عنه من وجوه:

الأول: أنه تعالى ما وصفهم بالإيمان والإسلام بل حكى عنهم ادعاءهم لهما ثم أتبع ذلك بقوله حكاية عنهم هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء فدل ذلك على أنهم كانوا شاكين متوقفين فإن هذا القول لا يصدر عمن كان كاملا في الإيمان وقالوا: ونعلم أن قد صدقتنا وهذا يدل على مرض في القلب وكذلك قول عيسى عليه السلام لهم اتقوا الله إن كنتم مؤمنين يدل على أنهم ما كانوا كاملين في الإيمان.

والوجه الثاني: في الجواب أنهم كانوا مؤمنين إلا أنهم طلبوا هذه الآية ليحصل لهم مزيد الطمأنينة كما قال إبراهيم عليه السلام ﴿وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ (البقرة: 260) فإن مشاهدة مثل هذه الآية لا شك أنها تورث الطمأنينة ولهذا السبب قالوا وتطمئن قلوبنا.

الوجه الثالث: قال السدي: هل يستطيع ربك أي هل يطيعك ربك إن سألته، وهذا تفريع على أن استطاع بمعنى أطاع والسين زائدة.

والوجه الرابع: لعل المراد بالرب: هو جبريل عليه السلام، لأنه كان يربيه ويخصه بأنواع الإعانة، ولذلك قال تعالى في أول الآية ﴿إِذَ اَيَّدتُّكَ بِرُوحِ اِلْقُدُسِ﴾ (المائدة: 110) يعني أنك تدعي أنه يربيك ويخصك بأنواع الكرامة، فهل يقدر على إنزال مائدة من السماء عليك.

والوجه الخامس: أنه ليس المقصود من هذا السؤال كونهم شاكين فيه بل المقصود تقرير أن ذلك في غاية الظهور كمن يأخذ بيد ضعيف ويقول هل يقدر السلطان على إشباع هذا ويكون غرضه منه أن ذلك أمر جلي واضح، لا يجوز لعاقل أن يشك فيه، فكذا هاهنا.[1]

جـ - اختلاف القراءات بالإفراد والتثنية والجمع

من أساليب القرآن الكريم ألا يلتزم في التعبير نهجا واحدا، فهو حينا يأخذ على مقتضى الظاهر إذ يصوغ الكلام على ما يقتضيه ظاهر الحال من المطابقة والوضوح. لتؤدي بذلك معانيها التي ترد عليها وضعا واستعمالا، وحينا يذهب مع المعنى، بعدوله عن الظاهر غير عابث بما تستوجبه سنن المطابقة في التعبير قصدا منه إلى إشارة لطيفة أو لمحة دقيقة، ومذلك ظاهر الإفراد والتثنية والجمع، إذ تعاقبت على بعض الألفاظ صيغة المفرد، والمثنى، والجمع، ففي ذلك التخالف يكمن السر وإليه يكون المصير حين التفكير فيه، للنفاذ إلى كنهه ومرماه.[2]

فمن الظاهر الملحوظة في تنوع القراءات، مراوحة هذه القراءات بين الإفراد والجمع، فالكلمة الواحدة تقرأ مفردة في قراءة، وتقرأ بالجمع في قراءة أخرى، ونادرا ما تقرأ بالتثنية بدلا من الجمع.

ومن بين الآيات التي اختلف في قراءتها من حيث الإفراد والتثنية والجمع:

- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٦٧﴾

قرأ نافع، وابن عامر، وشعبة، وأبو جعفر، ويعقوب بجمع كلمة ﴿رِسَالَتَهُۥ﴾، قرأ الباقون بالإفراد.

[1]- محمد بن عمر التيمي الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي،، بيروت،ط3، 1420ه، ج12، 461-462.(بتصرف)
[2]- ينظر : ابن الأثير، المثل السائر، ج1، ص297.

قال أبو علي: أرسل فعل يتعدّى إلى مفعولين: ويتعدّى إلى الثاني منهما بحرف الجر كقوله: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ﴾ (نوح: 1) ويجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، من نحو: أعطيت، وكسوت وليس من باب حسبت كقوله: ﴿ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا تَتۡرَا﴾ (المومنون:44) وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴿45﴾﴾ (الأحزاب:45) وقال: ﴿فَأَرۡسِلۡ إِلَىٰ هَٰرُونَ ﴿13﴾﴾ (الشعراء:13) فعدّى إلى الثاني، والأول مقدّر في المعنى، التقدير: أرسل رسولا إلى هارون، فأمّا قوله: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾ (الحديد:25) فالجار في موضع نصب على الحال، كما تقول: أرسلت زيدا بعدّته، وكذلك قوله: ﴿أَرۡسِلۡهُ مَعَنَا غَدٗا يَرۡتَعۡ﴾ (يوسف:13) إن رفعت المضارع كان حالا، وإن جزمته كان جزاء.

وقد يستعمل الإرسال على معنى التخلية بين المرسل وما يريد وليس يراد به البعث فالرسالة هاهنا بمنزلة الإرسال، والمصدر في تقدير الإضافة إلى الفاعل والمفعول الأول، في التقدير محذوف كما كان محذوفا في قوله: ﴿فَأَرۡسِلۡ إِلَىٰ هَٰرُونَ ﴿13﴾﴾ (الشعراء:13) والتقدير: رسالة مالك إلى جسد، والجار والمجرور في موضع نصب لكونه مفعولا ثانيا، والمعنى: إلى ذي جسد، لأنّ الرسالة لم تأت الجسد دون سائر المرسل إليه.

والرسول جاء على ضربين أحدهما أن يراد به المرسل.

والآخر أن يراد به الرسالة، فالأوّل كقولك: هذا رسول زيد تريد مرسله قال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ (آل عمران:144) فهذا كأنه يراد به المرسل، يقوي ذلك قوله: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ (يس:3) ومثل هذا في أنّه فعول: يراد به المفعول قوله[1]:

وما زلت خيرا منك مذ عضّ كارها ... بلحييك عاديّ الطريق ركوب

المعنى أنّه طريق مركوب مسلوك.

فأمّا استعمالهم الرسول بمعنى الرسالة فكقول الشاعر[2]:

لقد كذب الواشون ما فهت عندهم ... بسرّ ولا أرسلتهم برسول

[1]- لم أعثر على قائله.
[2]- البيت لكثير عزة، انظر تهذيب اللغة للأزهري.

أي: برسالة.

وجمع رسالة: رسالات، وعلى التكسير رسائل ومثله: عمامة وعمامات وعمائم. فأما قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَٰلَتَهُۥ ﴾ (الأنعام:147) فلا يخلو حيث فيه من أن يكون انتصابه انتصاب الظروف، أو انتصاب المفعولين ولا يجوز أن يكون انتصابه انتصاب الظروف، لأن علم القديم سبحانه في جميع الأماكن على صفة واحدة، فإذا لم يستقم أن يحمل أفعل على زيادة علم في مكان، علمت أن انتصابه انتصاب المفعول به، والفعل، الناصب مضمر دلّ عليه قوله: أعلم كما أن القوانس في قوله[1]:

..... وأضرب منا بالسيوف القوانسا

ينتصب على مضمر دلّ عليه أضرب، فكذلك حيث إذا انتصب انتصاب المفعول به، ألا ترى أنّ المفعول به لا ينتصب بالمعاني ومثل ذلك في انتصاب حيث على أنّه مفعول به قول الشماخ[2]:

وحلّأها عن ذي الأراكة عامر ... أخو الخضر يرمي حيث تكوى النّواحز

فحيث مفعول به، ألا ترى أنه ليس يريد أنه يرمي شيئا حيث تكوى النواحز، إنّما يرمي حيث تكوى النواحز، فحيث تكوى مفعول به وليس بمفعول فيه.

فحجة من جمع فقال: برسالاتي أن الرسل يرسلون بضروب من الرسائل كالتوحيد والعدل، وما يشرعون من الشرائع، وما ينسخ منها على ألسنتهم، فلمّا اختلفت الرسائل حسن أن يجمع، كما حسن أن تجمع أسماء الأجناس إذا اختلفت، ألا ترى أنّك تقول: رأيت تمورا كثيرة، ونظرت في علوم كثيرة فجمعت هذه الأسماء إذا اختلفت ضروبها كما تجمع غيرها من الأسماء.

وحجة من أفرد هذه الأسماء ولم يجمعها أنّها تدل على الكثرة، وإن لم تجمع كما تدل عليها الألفاظ المصوغة للجمع، وتدل على الكثير كما تدل ألفاظ الجمع عليه. مما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ لَّا تَدۡعُواْ ٱلۡيَوۡمَ ثُبُورٗا وَٰحِدٗا وَٱدۡعُواْ ثُبُورٗا كَثِيرٗا ﴾ (الفرقان: 14) فوقع الاسم الشائع على الجميع، كما يقع على الواحد، فكذلك الرسالة ولو وضع موضع القراءة بالإفراد الجمع، أو موضع الجمع الإفراد، لكان سائغا في العربية، إلّا أنّ لفظ الجمع في الموضع الّذي يراد

[1]- هذا عجز بيت للعباس بن مرداس.

[2]- انظر ديوانه/ 182. حلأها: منعها من الماء والضمير للحمر، عامر أخو الخضر قانص مشهور، وقيل له الرامي، وفيه يقول الشماخ البيت. والخضر: هم ولد مالك بن طريف بن خلف بن محارب بن خصفه بن قيس عيلان وسموا بذلك لشدّة سمرتهم، والخضرة في ألوان الناس: السمرة. ذو الأراكة: نخل بموضع من اليمامة لبني عجل، انظر معجم البلدان (أراك) النواحز: التي بها نحاز: وهو داء يأخذ الدواب والإبل في رئاتها فتسعل سعالا شديدا. فتكوى في جنوبها وأصول أعناقها فتشفى انظر المعاني الكبير 2/ 782 والبحر المحيط 4/ 216

به الجمع أبين. والقرّاء قد يتبعون مع ما يجوز في العربية الآثار، فيأخذون بها ويؤثرونها. إذا وجدوا مجاز ذلك في العربية مجازا واحدا.[1]

ثانيا: المستــوى النحــوي

- اختلاف القراءات بالحركة الإعرابية:

1 – قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٦ ﴾

قرأ نافع، وابن عامر، وحفص، والكسائي، ويعقوب بالنصب ﴿ وَأَرۡجُلَكُمۡ ﴾، وقرأ الباقون بالجر.

قال صاحب التحرير والتنوير: "وقوله: وأرجلكم قرأه نافع، وابن عامر، والكسائي، وحفص عن عاصم، وأبو جعفر، ويعقوب–بالنصب–عطفا على وأيديكم وتكون جملة وامسحوا برءوسكم معترضة بين المتعاطفين. وكأن فائدة الاعتراض الإشارة إلى ترتيب أعضاء الوضوء لأن

الأصل في الترتيب الذكري أن يدل على الترتيب الوجودي، فالأرجل يجب أن تكون مغسولة إذ حكمة الوضوء وهي النقاء والوضاءة والتنظف والتأهب لمناجاة الله تعالى تقتضي أن يبالغ في غسل ما هو أشد تعرضا للوسخ فإن الأرجل تلاقي غبار الطرقات وتفرز الفضلات بكثرة حركة المشي، ولذلك كان النبيء صلى الله عليه وسلم يأمر بمبالغة الغسل فيها، وقد نادى بأعلى صوته للذي لم يحسن غسل رجليه «ويل للأعقاب من النار»[2]

وقرأه ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، وأبو بكر عن عاصم، وخلف–بخفض–وأرجلكم. وللعلماء في هذه القراءة تأويلات: منهم من أخذ بظاهرها فجعل حكم الرجلين المسح دون الغسل، وروي هذا عن ابن عباس، وأنس بن مالك،

[1]- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، الحجة للقراء السبع، دار المأمون للتراث، بيروت، ط2، 1993، ج3، 238-246

[2]- أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب من رفع صوته بالعلم، رقم:60، وأخرجه مسلم في الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما، رقم: 241

وعكرمة، والشعبي، وقتادة. وعن أنس بن مالك أنه بلغه أن الحجاج خطب يوما بالأهواز فذكر الوضوء فقال: «إنه ليس شيء من ابن آدم أقرب من خبثه من قدميه فاغسلوا بطونهما وظهورهما وعراقيبهما» فسمع ذلك أنس بن مالك فقال: صدق الله وكذب

الحجاج قال الله تعالى: وامسحوا برءوسكم وأرجلكم. ورويت عن أنس رواية أخرى: قال نزل القرآن بالمسح والسنة بالغسل، وهذا أحسن تأويل لهذه القراءة فيكون مسح الرجلين منسوخا بالسنة،

ففي الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى قوما يتوضؤون وأعقابهم تلوح، فنادى بأعلى صوته «ويل للأعقاب من النار» مرتين.

وقد أجمع الفقهاء بعد عصر التابعين على وجوب غسل الرجلين في الوضوء ولم يشذ عن ذلك إلا الإمامية من الشيعة، قالوا: ليس في الرجلين إلا المسح، وإلا ابن جرير الطبري: رأى التخيير بين الغسل والمسح، وجعل القراءتين بمنزلة روايتين في الإخبار إذا لم يمكن ترجيح إحداهما على رأي من يرون التخيير في العمل إذا لم يعرف المرجح. واستأنس الشعبي لمذهبه بأن التيمم يمسح فيه ما كان يغسل في الوضوء ويلغى فيه ما كان يمسح في الوضوء. ومن الذين قرأوا- بالخفض- من تأول المسح في الرجلين بمعنى الغسل، وزعموا أن العرب تسمي الغسل الخفيف مسحا وهذا الإطلاق إن صح لا يصح أن يكون مرادا هنا لأن القرآن فرق في التعبير بين الغسل والمسح.[1]

2- قال تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿45﴾ ﴾

قرأ نافع، وعاصم، وحمزة، خلف، ويعقوب بفتح ((والعينَ، والانفَ، والاذنَ، والسنَ، والجروحَ)). وقرأ الكسائي بضمها. وقرأ الباقون بضم ((والجروحُ)) وبفتح البقية.

قال صاحب التحرير والتنوير: " وقرأ الجمهور والعين بالعين وما عطف عليها- بالنصب- عطفا على اسم (أن).

[1]- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج3 ، ص95-96

وقرأه الكسائي- بالرفع-. وذلك جائز إذا استكملت (أن) خبرها فيعتبر العطف على مجموع الجملة.

والنفس: الذات، وقد تقدم في قوله تعالى: وتنسون أنفسكم في سورة البقرة [44]. والأذن- بضم الهمزة وسكون الذال، وبضم الذال أيضا-. والمراد بالنفس الأولى نفس المعتدى عليه، وكذلك في والعين إلخ.

والباء في قوله: بالنفس ونظائره الأربعة باء العوض، ومدخولات الباء كلها أخبار (أن)، ومتعلق الجار والمجرور في كل منها محذوف، هو كون خاص يدل عليه سياق الكلام فيقدر: أن النفس المقتولة تعوض بنفس القاتل والعين المتلفة تعوض بعين المتلف، أي بإتلافها وهكذا النفس متلفة بالنفس والعين مفقوءة بالعين، والأنف مجدوع بالأنف والأذن مصلومة بالأذن.

ولام التعريف في المواضع الخمسة داخلة على عضو المجني عليه، ومجرورات الباء الخمسة على أعضاء الجاني. والاقتصار على ذكر هذه الأعضاء دون غيرها من أعضاء الجسد كاليد والرجل والإصبع لأن القطع يكون غالبا عند المضاربة بقصد قطع الرقبة، فقد ينبو السيف عن قطع الرأس فيصيب بعض الأعضاء المتصلة به من عين أو أنف أو أذن أو سن. وكذلك عند المصاولة لأن الوجه يقابل الصائل.

وقوله: والجروح قصاص أخبر بالقصاص عن الجروح على حذف مضاف، أي ذات قصاص. وقصاص مصدر قاصه الدال على المفاعلة، لأن المجني عليه يقاص الجاني، والجاني يقاص المجني عليه، أي يقطع كل منهما التبعة عن الآخر بذلك. ويجوز أن يكون قصاص مصدرا بمعنى المفعول، كالخلق بمعنى المخلوق، والنصب بمعنى المنصوب، أي مقصوص بعضها ببعض. والقصاص: المماثلة، أي عقوبة الجاني بجراح أن يجرح مثل الجرح الذي جنى به عمدا. والمعنى إذا أمكن ذلك، أي أمن من الزيادة على المماثلة في العقوبة، كما إذا جرحه مأمومة على رأسه فإنه لا يدري حين يضرب رأس الجاني ماذا يكون مدى الضربة فلعلها تقضي بموته فينتقل إلى الدية كلها أو بعضها.

وهذا كله في جنايات العمد، فأما الخطأ فلم تتعرض له الآية لأن المقصود أنهم لم يقيموا حكم التوراة في الجناية.

وقرأ نافع، وحمزة، وعاصم، وأبو جعفر، وخلف والجروح-بالنصب-عطفا على اسم (أن). وقرأه ابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب-بالرفع-على الاستئناف، لأنه إجمال لحكم الجراح بعد ما فصل حكم قطع الأعضاء[1]

[1]- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج3 ، ص160

3-قَالَ تَعَالَى:﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿47﴾ ﴾

قرأ حمزة بكسر اللام ﴿ وَلْيَحْكُمْ ﴾، وقرأ الباقون بإسكانها.

ورد في تاج العروس:" (الحكم، بالضم: القضاء) في الشيء بأنه كذا أو ليس بكذا سواء لزم ذلك غيره أم لا، هذا قول أهل اللغة، وخصص بعضهم فقال: القضاء بالعدل، نقله الأزهري.

وجمعه: أحكام، لا يكسر على غير ذلك، (وقد حكم) له و (عليه) كما في الصحاح، وحكم عليه (بالأمر) يحكم (حكما وحكومة) : إذا قضى. (و) حكم (بينهم كذلك). وجمع الحكومة: حكومات، يقال: هو يتولى الحكومات ويفصل الخصومات.

(والحاكم: منفذ الحكم) بين الناس، قال الأصمعي: وأصل الحكومة: رد الرجل عن الظلم وإنما سمي الحاكم بين الناس [حاكما] لأنه يمنع الظالم من الظلم، (كالحكم، محركة) ، ومنه المثل: ((في بيته يؤتى الحكم) نقله الجوهري.

وجمعه: حكام ، ككاتب وكتاب.

(وحاكمه إلى الحاكم: دعاه وخاصمه) في طلب الحكم ورافعه، وبهما فسر الحديث: ((وبك حاكمت)) أي: رفعت الحكم.[1]

قال ابن جرير الطبري:" اختلفت القراء في قراءة قوله: **{وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ}** (المائدة: 47) فقرأ قراء الحجاز والبصرة وبعض الكوفيين: **{وَلْيَحْكُمْ}** (المائدة: 47) بتسكين اللام على وجه الأمر من الله لأهل الإنجيل أن يحكموا بما أنزل الله فيه من أحكامه. وكأن من قرأ ذلك كذلك أراد: وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور، ومصدقا لما بين يديه من التوراة، وأمرنا أهله أن يحكموا بما أنزل الله فيه. فيكون في الكلام محذوف ترك استغناء بما ذكر عما حذف. وقرأ ذلك جماعة من أهل الكوفة: «وليحكم أهل الإنجيل» بكسر اللام من ليحكم، بمعنى: كي يحكم أهل الإنجيل. وكأن معنى من قرأ ذلك كذلك وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور، ومصدقا لما بين يديه من التوراة، وكي يحكم أهله بما فيه من حكم الله. والذي يتراءى في ذلك أنهما قراءتان مشهورتان متقاربتا المعنى، فبأي ذلك قرأ قارئ فمصيب فيه الصواب؛ وذلك أن الله تعالى لم ينزل كتابا على نبي من أنبيائه إلا ليعمل بما فيه أهله الذين أمروا بالعمل بما فيه، ولم ينزله عليهم إلا وقد أمرهم بالعمل بما فيه، فللعمل بما فيه أنزله، وأمر بالعمل بما فيه أهله. فكذلك الإنجيل، إذ كان من كتب الله التي أنزلها على

[1]- محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة ح ك م .

أنبيائه، فللعمل بما فيه أنزله على عيسى، وأمر بالعمل به أهله. فسواء قرئ على وجه الأمر بتسكين اللام أو قرئ على وجه الخبر بكسرها لاتفاق معنييهما.[1]

4- قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ إِنَّهُمۡ لَمَعَكُمۡ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فَأَصۡبَحُواْ خَٰسِرِينَ ﴿53﴾ ﴾

قرأ نافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر برفع چ ژچ، وقرأ أبو عمرو، ويعقوب بالنصب. وقرأ الباقون بالرفع وزيادة الواو في أوله.

قال صاحب الكشاف:" قرئ بالنصب عطفاً على أن يأتي، وبالرفع على أنه كلام مبتدأ، أي: ويقول الذين آمنوا في ذلك الوقت: وقرئ: يقول، بغير واو، وهي في مصاحف مكة والمدينة والشأم كذلك على أنه جواب قائل يقول: فماذا يقول المؤمنون حينئذ؟ فقيل: يقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا. فإن قلت: لمن يقولون هذا القول؟ قلت: إمّا أن يقوله بعضهم لبعض تعجباً من حالهم واغتباطاً بما منّ اللّه عليهم من التوفيق في الإخلاص أَهؤُلاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا لكم بإغلاظ الأيمان أنهم أولياؤكم ومعاضدوكم على الكفار. وإمّا أن يقولوه لليهود لأنهم حلفوا لهم بالمعاضدة والنصرة، كما حكى اللّه عنهم ﴿ وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ ﴾ (الحشر:11). حَبِطَتْ أَعْمالُهُمْ من جملة قول المؤمنين، أي بطلت أعمالهم التي كانوا يتكلفونها في رأى أعين الناس. وفيه معنى التعجب كأنه قيل: ما أحبط أعمالهم! فما أخسرهم! أو من قول اللّه عز وجل شهادة لهم بحبوط الأعمال وتعجباً من سوء حالهم.[2]

5- قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَٱلۡكُفَّارَ أَوۡلِيَآءَۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿57﴾ ﴾ .

قرأ أبو عمرو، والكسائي، ويعقوب بجر ﴿ وَٱلۡكُفَّارَ ﴾، وقرأ الباقون بالنصب.

الكفار: جمع الكافر ومصدره الكفر، (بالضم): ضد الإيمان، ويفتح، كالكفور والكفران، بضمهما. وكفر نعمة الله، وبها كفورا وكفرانا: جحدها، وسترها. وكافره حقه: جحده. والمكفر، كمعظم: المجحود النعمة مع إحسانه.
وكافر: جاحد لأنعم الله تعالى جمع كفار، (بالضم)، وكفرة، (محركة)، وكفار، (ككتاب)، وهي كافرة، من كوافر.

[1]- محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج8 ، ص483 .
[2]- محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407، ج1، ص643

ورجل كفار، كشداد، وكفور: كافر جمع كفر، بضمتين. وكفر عليه يكفر: غطاه، والشيء: ستره، ككفره[1]

قال السمرقندي: " يعني: الذين آمنوا بلسانهم، ولم يؤمنوا بقلوبهم. ويقال: أراد به المخلصين نهاهم الله تعالى عن ولاية الكفار.

وروى محمد بن إسحاق بإسناده، عن عبد الله بن عباس قال: كان «رفاعة بن زيد بن تابوت وسويد بن الحارث» قد أظهرا الإسلام، ونافقا، وكان رجال من المسلمين يوادونهما، فأنزل الله تعالى لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم الإسلام هزوا ولعبا يعني: سخرية وباطلا من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم والكفار أولياء يعني: مشركي العرب. قرأ أبو عمرو والكسائي والكفار بالخفض، وقرأ الباقون بالنصب. فمن قرأ بالخفض فمعناه: من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم، ومن الكفار أولياء، ومن قرأ بالنصب، فهو معطوف على قوله: لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم ... ولا تتخذوا الكفار أولياء ثم قال: واتقوا الله إن كنتم مؤمنين يعني: إن كنتم مؤمنين فلا تتخذوا الكفار أولياء".[2]

6- قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ٧١ ﴾ .

قرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف برفع ﴿ أَلَّا تَكُونَ ﴾، وقرأ الباقون بالنصب.

ورد في زاد المسير: " قوله تعالى﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ ﴾ قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر: تَكُونَ بالنصب، وقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي: «تكون» بالرفع، ولم يختلفوا في رفع «فتنة» . قال مكي بن أبي طالب: من رفع جعل «أن» مخفّفة من الثقيلة، وأضمر معها «الهاء» ، وجعل «حسبوا» بمعنى: أيقنوا، لأن «أن» للتأكيد، والتأكيد لا يجوز إلا مع اليقين. والتقدير: أنه لا تكون فتنة. ومن نصب جعل «أن» هي الناصبة للفعل، وجعل «حسبوا» بمعنى: ظنوا. ولو كان قبل «أن» فعلٌ لا يصلح للشك، لم يجز أن تكون إلا مخففة من الثقيلة، ولم يجز نصب الفعل بها، كقوله تعالى:﴿ أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا ﴾ (طه: 89)،﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ (المزمل:2) وقال أبو علي: الأفعال ثلاثة: فعلٌ يدلُ على ثبات الشيء واستقراره، نحو العلم والتيقّن، وفعلٌ يدلُ على خلاف الثبات والاستقرار، وفعلٌ يجذب إلى هذا مرة، وإلى هذا أُخرى، فما كان معناه العلم، وقعت بعده «أن» الثقيلة، لأن معناها ثبوت الشيء واستقراره، كقوله تعالى: ﴿ وَيَعۡلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ ٱلۡمُبِينُ ﴾ (النور: 25)، ﴿ أَلَمۡ يَعۡلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴾ (العلق:14)، وما كان على غير وجه الثبات والاستقرار نحو: أطمع وأخاف وأرجو، وقعت بعده «أن» الخفيفة، كقوله تعالى:﴿ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾

[1]- القاموس المحيط، مادة ك ف ر .

[2]- نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، بحر العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ، 1993 ، ج1، ص445

(البقرة: 229)، ﴿ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ ﴾ (الأنفال: 26)، وما كان متردداً بين الحالين مثل حسبتُ وظننت، فإنه يُجعلُ تارةً بمنزلة العلم، وتارةً بمنزلة أرجو وأطمع، وكلتا القراءتين في وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ قد جاء بها التنزيل. فمثل مذهب من نصب: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿21﴾ ﴾ (الجاثية: 21)، ومثل مذهب مَنْ رفع: ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ﴾(المومنون:55)، ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾(الزخرف:80). قال ابن عباس: ظنوا أن الله لا يعذّبهم، ولا يبتليهم بقتلهم الأنبياء، وتكذيبهم الرسل".[1]

7- قَالَ تَعَالَى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ ۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ۚ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴿95﴾ ﴾

قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف بتنوين ﴿فَجَزَآءٌ﴾ ورفع ﴿مِثْلِ﴾ ، وقرأ الباقون بالإضافة

قال الفيروز آبادي: "الجزاء: المكافأة على الشيء، كالجازية. وجازاه مجازاة وجزاء. وتجازى دينه، وجزاه بدينه: تقاضاه.

واجتزاه: طلب منه الجزاء. وجزى الشيء يجزي: كفى، وجزى عنه: قضى. وأجزى كذا عن كذا: قام مقامه ولم يكف. وأجزى عنه مجزى فلان، ومجزاته، بضمهما وفتحهما: أغنى عنه، لغة في الهمزة".[2]

قال محمد الطاهر عاشور: "قرأ جمهور القراء فجزاء مثل ما قتل بإضافة فجزاء إلى مثل فيكون فجزاء مصدرا بدلا عن الفعل، ويكون مثل ما قتل فاعل المصدر أضيف إليه مصدره. ومن النعم بيان المثل لا ل ما قتل. والتقدير: فمثل ما قتل من النعم يجزئ جزاء ما قتله، أي يكافئ ويعوض ما قتله. وإسناد الجزاء إلى المثل إسناد على طريقة المجاز العقلي. ولك أن تجعل الإضافة بيانية، أي فجزاء هو مثل ما قتل، والإضافة تكون لأدنى ملابسة. ونظيره قوله تعالى﴿ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا۟ وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾(سبأ: 37). وهذا نظم بديع على حد قوله تعالى: ﴿ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ (النساء: 92)، أي فليحرر رقبة. وجعله صاحب «الكشاف» من إضافة المصدر إلى

[1]- عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1422، ج1، ص570-571.
[2]- الفيروز آبادي القاموس المحيط، مادة ج ز ي.

المفعول، أي فليجز مثل ما قتل. وهو يقتضي أن يكون النعم هو المعوض لا العوض لأن العوض يتعدى إليه فعل (جزى) بالباء ويتعدى إلى المعوض بنفسه. تقول: جزيت ما أتلفته بكذا درهما، ولا تقول: جزيت كذا درهما بما أتلفته، فلذلك اضطر الذين قدروا هذا القول إلى جعل لفظ (مثل) مقحما. ونظروه بقولهم: «مثلك لا يبخل»، كما قال ابن عطية وهو معاصر للزمخشري. وسكت صاحب «الكشاف» عن الخوض في ذلك وقرر القطب كلام «الكشاف» على لزوم جعل لفظ مثل مقحما وأن الكلام على وجه الكناية، يعني نظير ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾(الشورى: 11) وكذلك ألزمه إياه التفتازاني، واعتذر عن عدم التصريح به في كلامه بأن الزمخشري بصدد بيان الجزاء لا بصدد بيان أن عليه جزاء ما قتل. وهو اعتذار ضعيف. فالوجه أن لا حاجة إلى هذا التقدير من أصله. وقد اجترأ الطبري فقال: أن لا وجه لقراءة الإضافة وذلك وهم منه وغفلة من وجوه تصاريف الكلام العربي.

وقرأ عاصم، وحمزة، ويعقوب، والكسائي، وخلف فجزاء مثل بتنوين (جزاء). ورفع (مثل) على تقدير: فالجزاء هو مثل، على أن الجزاء مصدر أطلق على اسم المفعول، أي فالمجزي به المقتول مثل ما قتله الصائد.[1]

8- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ ۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ۖ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴿95﴾ ﴾

قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف بإضافة ﴿كَفَّٰرَةُ ﴾ إلى﴿ طَعَامِ ﴾ ، وقرأ الباقون بتنوين ﴿كَفَّٰرَةُ ﴾ ورفع﴿ طَعَامِ ﴾ .

قال الزبيدي: "الكفارة، مشددة: ما كفر به من صدقة وصوم ونحوهما، كأنه غطي عليه بالكفارة. وفي التهذيب: سميت الكفارات كفارات لأنها تكفر الذنوب، أي تسترها، مثل كفارة الأيمان، وكفارة الظهار والقتل الخطإ، وقد بينه الله تعالى في كتابه وأمر بها عباده، وقد تكرر ذكر الكفارة في الحديث اسما وفعلا مفردا وجمعا، وهي عبارة عن الفعلة والخصلة التي من شأنها أن تكفر الخطيئة، أي تمحوها، وهي فعالة للمبالغة، كقتالة وضرابة من الصفات الغالبة في باب الاسمية.[2]

[1]- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج3، ص253-254.
[2]- محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر العروس، مادة ك ف ر.

ورد في التحرير والتنوير ما نصه: "قرأ نافع، وابن عامر، وأبو جعفر كفارة–بالرفع بدون تنوين مضافا إلى طعام–كما قرأ﴿ فَجَزَآءُ مِثۡلِ مَا قَتَلَ ﴾ والوجه فيه إما أن نجعله كوجه الرفع والإضافة في قوله تعالى: ﴿ فَجَزَآءُ مِثۡلِ مَا قَتَلَ ﴾ فنجعل كفارة اسم مصدر عوضا عن الفعل وأضيف إلى فاعله، أي يكفره طعام مساكين وإما أن نجعله من الإضافة البيانية، أي كفارة من طعام، كما يقال: ثوب خز، فتكون الكفارة بمعنى المكفر به لتصح إضافة البيان، فالكفارة بينها الطعام، أي لا كفارة غيره فإن الكفارة تقع بأنواع. وجزم بهذا الوجه في «الكشاف»، وفيه تكلف. وقرأه الباقون بتنوين كفارة ورفع طعام على أنه بدل من كفارة".[1]

9- قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُۚ ١١٩ ﴾

قرأ الجمهور «يومُ» بالرفع تنوين، ونافع بالنصب من غير تنوين واختاره أبو عبيدة ونقل الزمخشري عن الأعمش «يوماً» بنصبه منوناً، وابن عطية عن الحسن بن عياش الشامي: «يوم» برفعه منوناً، فهذه أربع قراءات. فأما قراءة الجمهور فواضحةٌ على المبتدأ والخبر، والجملةُ في محل نصب بالقول. وأمَّا قراءة نافع ففيها أوجه، أحدها: أنَّ «هذا» مبتدأ، و «يوم» خبره كالقراءة الأولى، وإنما بُنِي الظرفُ لإضافته إلى الجملة الفعلية وإن كانت معربةً، وهذا مذهب الكوفيين، واستدلُّوا عليه بهذه القراءةِ، وأمَّا البصريون فلا يجيزون البناء إلا إذا صُدِّرت الجملةُ المضافُ إليها بفعلٍ ماضٍ، وخَرَّجوا هذه القراءة على أن «يوم» منصوبٌ على الظرف، وهو متعلق في الحقيقة بخبر المبتدأ أي: هذا واقعٌ أو يقع في يوم ينفع، فيستوي هذا مع تخريج القراءة الأولى والثانية أيضاً في المعنى. ومنهم من خرَّجه على أنَّ «هذا» منصوبٌ ب «قال»، وأشير به إلى المصدر فنصبه على المصدر، وقيل: بل أشير به إلى الخبر والقِصَص المتقدمةِ فيجري في نصبه خلافٌ: هل هو منصوبٌ نصب المفعول به أو نصبَ المصادر؟ لأنه متى وقع بعد القول ما يُفْهم كلاماً نحو: «قلت شعراً وخطبة» جَرَى فيه هذا الخلاف، وعلى كلِّ تقدير ف «يوم» منصوبٌ على الظرف ب «قال» أي: قال الله هذا القولَ أو هذه الأخبارَ في وقتِ نفع الصادقين، و «ينفع» في محلِّ خفضٍ بالإضافة، وقد تقدَّم ما يجوزُ إضافتُه إلى الجمل وأنه أحد ثلاثةِ أشياء. وأمَّا قراءة التنوين فرفعه على الخبريةِ كقراءة الجماعة، ونصبُه على الظرفِ كقراءة نافع، إلا أنَّ الجملةَ بعده في القراءتين في محل الوصفِ لما قبلها، والعائدُ محذوفٌ، وهي نظير قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا ﴾ (البقرة: 48)، فيكونُ محلُّ هذه الجملة إما رفعاً أو نصباً.[2]

[1]- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج3، ص255-256.

[2]- عمر بن علي بن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ج7، ص627.

ثالثا: المستــوى الصوتـــي

أ- التخفيف والتشديد:

1- قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿54﴾ ﴾

قرأ نافع، وابن عامر، وأبو جعفر ﴿ يَرْتَدِدْ ﴾ بفك الإدغام . وقرأ الباقون بالتشديد.

ورد في لسان العرب: " ارتدَّ وارتدَّ عَنْهُ: تَحَوَّلَ. وَفِي التَّنْزِيلِ: مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ؛ وَالِاسْمُ الرِّدّة، وَمِنْهُ الردَّة عَنِ الإِسلام أَي الرُّجُوعُ عَنْهُ. وارتدَّ فُلَانٌ عَنْ دِينِهِ إِذا كَفَرَ بَعْدَ إِسلامه. وردَّ عَلَيْهِ الشَّيْءَ إِذا لَمْ يَقْبَلْهُ، وَكَذَلِكَ إِذا خَطَّأَه. وَتَقُولُ: رَدَّه إِلى مَنْزِلِهِ ورَدَّ إِليه جَوَابًا أَي رَجَعَ. والرِّدّة، بِالْكَسْرِ: مَصْدَرُ قَوْلِكَ ردَّه يَرُدُّه رَدّاً ورِدَّة. والرِّدَّةُ: الِاسْمُ مِنَ الِارْتِدَادِ".[1]

قال ابن خالويه: قوله:﴿ يَرْتَدِدْ ﴾تقرأ بالإدغام والفتح وبالإظهار والجزم فالحجة لمن أدغم أنه لغة أهل الحجاز لأنهم يدغمون الأفعال لثقلها كقوله تعالى:﴿ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمۡ عَدّٗا ﴿84﴾ ﴾ (مريم: 84) ويظهرون الأسماء لخفتها كقوله تعالى: ﴿ وَلِتَعۡلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلۡحِسَابَۚ وَكُلَّ شَيۡءٖ فَصَّلۡنَٰهُ تَفۡصِيلٗا ﴾ (الإسراء: 12) ليفرقوا بذلك بين الاسم والفعل.

والحجة لمن اظهر أنه أتى بالكلام على الأصل ورغب مع موافقة اللغة في الثواب إذ كان له بكل حرف عشر حسنات[2].

أما أبو زرعة فقال: قرأ نافع وابن عامر :﴿ يَرْتَدِدْ ﴾ بدالين وحجتهما : إجماع الجميع في سورة البقرة **قَالَ تَعَالَى:** ﴿ وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿217﴾ ﴾ (البقرة: 217) بدالين، وقرأ الباقون بدال مشددة. ثم قال : اعْلَم أَن

[1]- ابن منظور، لسان العرب مادة ردد.
[2]- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص132.

الْإِظْهَار لُغَة أهل الْحجاز وَهُوَ الأَصْل لِأَن التَّضْعِيف إِذا سكن الثَّانِي من المضاعفين ظهر التَّضْعِيف نَحْو قَوْله:﴿ **إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ** ﴾

وَلَو قُرِئت / إِن يمسكم قرح /كان صوابا والإدغام لغة غيرهم والأصل كما قلنا: ﴿ **وَمَنْ يَرْتَدَّ** ﴾ فأدغمت الدَّال الأولى بالثانية وحركت الثانية بالفتح لالتقاء الساكنين.[1]

أما من أظهر الدالين عند مكي بن أبي طالب القيسي أن الإدغام إنما أصله إذا كان الأول ساكنا يدغم الأول في الثاني، فلما كان الثاني في هذا هو ساكن أوثر الإدغام، لئلا يدغم، فيسكن الأول للإدغام، فيجتمع ساكنان، فكان الإظهار أولى به، وهي لغة أهل الحجاز، مع أن الإدغام يحتاج إلى تغيير بعد تغيير، فكان الإظهار أولى، وهو الأصل، وكذلك هي بدالين في مصاحف أهل المدينة والشام.

وحجة من أدغم أنه أراد التخفيف لما اجتمع له مثلان فأسكن الأول للإدغام، فاجتمع له ساكنان، فحرك الثاني، ثم أدغم الأول فيه، وهي لغة بني تميم، وهي بدال واحدة في مصاحف الكوفة وأهل البصرة ومكة، والإظهار أحب إلي لأنه الأصل، ولأنه لا تغيير فيه.[2]

وذكر الطبري –رحمه الله–: أن قراءة أهل المدينة بإظهار التضعيف بدالين مجزومة الدال الآخرة، وكذلك ذلك في مصاحفهم. وأما قراء أهل العراق فإنهم قرءوا بالإدغام بدال واحدة وتحريكها إلى الفتح بناء على التثنية، لأن المجزوم الذي يظهر تضعيفه في الواحد إذا ثني أدغم، ويقال للواحد: اردد يا فلان إلى فلان حقه، فإذا ثني قيل: ردا إليه حقه، ولا يقال: اردا. وكذلك في الجمع ردوا، ولا يقال: اردوا. فتبني العرب أحيانا الواحد على الاثنين، وتظهر أحيانا في الواحد التضعيف لسكون لام الفعل، وكلتا اللغتين فصيحة مشهورة في العرف. والقراءة في ذلك عندنا على ما هو به في مصاحفنا ومصاحف أهل المشرق بدال واحدة مشددة بترك إظهار التضعيف وبفتح الدال للعلة التي وصفت أن كلتا القراءتين فصيحة مشهورة في العرف، والقراءة في ذلك عنده على ما هو في مصاحفنا ومصاحف أهل المشرق بدال واحدة مشددة بترك إظهار التضعيف، وبفتح الدال للعلة التي وصفت.[3]

[1]- أبو زرعة، حجة القراءات، ص230.
[2]- مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1984، ص413.
[3]- ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج8، ص524.

2- ﴿ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿44﴾ ﴾

قرأ يعقوب بإثبات الياء وصلا ووقفا في كلمة ﴿ وَٱخْشَوْنِ ﴾ وقرأ أبو عمرو وأبو جعفر وصلا. وقرأ الباقون بحذف الياء وصلا ووقفا.

قَالَ الليثُ: الْخَشْيَةُ: الْخَوْف، والفِعْلُ خَشِيَ يَخْشَى. وَيُقَال: هَذَا المكانُ أَخْشَى من ذَلِك المكانِ. وَقَالَ الفرَّاءُ _ فِي قَول الله جلّ وعزّ: ﴿ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَـٰنًا وَكُفْرًا ﴾ (الْكَهْف: 80).

قَالَ: {فَخَشِينَآ } _ أيْ: فَعَلِمْنَا. وَقَالَ الزّجَّاجُ: {فَخَشِينَآ }: مِن كَلَام الْخَضِرِ، والدَّليل على أَنه للخضر؛ قَوْله عزّ وجلّ: ﴿ فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا ﴾ (الْكَهْف: 81). قال: وجائزٌ أنْ يكونَ {فَخَشِينَآ }: عَن الله جلّ وعزّ لأنّ الخَشيةَ من الله تَعَالَى مَعْنَاهَا: الْكَرَاهَة، وَمَعْنَاهَا من الآدَمِيّين: الْخَوْف.[1]

قال ابن خالويه: "قوله تعالى: ﴿ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ ﴾يقرأ بإثبات الياء وحذفها فالحجة لمن أتبت أنه أتى به على الأصل، والحجة لمن حذف أنه أتبع الخط. وهذا في كتاب الله عز وجل في ثلاثة مواضع:

في البقرة :﴿ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى ﴾ آية : 150 وصله ووقفه بالياء.

وفي المائدة: ﴿ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ﴾ آية : 03 وصله ووقفه بغير ياء.

وفيها: ﴿ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ ﴾. قرئ وصلا بالياء ووقفا بغير ياء.[2]

وقد ذكر ابن مجاهد: أنه قرأ ابن كثير وعاصم وحمزة وابن عامر والكسائي بغير ياء في الوصل والوقف، وقرأ أبو عمرو بالياء في الوصل، واختلف في نافع، فقرأ في رواية ابن جعاز وإسماعيل بن جعفر: بالياء في الوصل، وفي رواية قالون والمسيبي وورش، بغير ياء في وصل ولا وقف.[3]

[1]- الأزهري، تهذيب اللغة، مادة خشى.
[2]- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص130.
[3]- أحمد بن موسى ابن مجاهد، السبعة في القراءات،ط2، 1400، ص251.

ب- التحقيق والتسهيل:

شغلت الهمزة حيزا كبيرا من التفكير اللغوي العربي ودار حولها خلاف كبير بين النحويين والقراء، وتعددت استعمالاتها ودلالاتها، كما تعددت صورها التي وردت عليها، وتجاوز العرب فيها فحذفوها أحيانا، وأبدلوها من غيرها أحيانا أخرى. وقد وردت مفردة، واستعملت مركبة مع غيرها من الحروف والأدوات، كما تعدد رسمها الإملائي حسب الموضع الذي ترد فيه في بينية الكلمة العربية.[1]

توصف الهمزة بأنها من الحروف الشديدة، وقد لمس ذلك علماء اللغة القدامى والمحدثون. فالهمزة عند الزمخشري "نبرة تخرج من أقصى الحلق، وتفتقر في تحقيقها إلى شيء من الجهد؛ ولهذا ثقل عليهم نطقه"[2]. ويرى صاحب الشافية أن الهمزة أثقل الحروف في الحلق، ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع، لذا ثقلت على لسان المتلفظ بها، فخففها قوم. ويختلف المحدثون عن القدامى في أنهم يرون أن الهمزة صوت لا مجهور ولا مهموس[3].

بناء على ما سبق فقد اتفق علماء الصوتيات القدامى منهم والمحدثون على وصف الهمزة بالشدة، كما اتفقوا على أن في النطق بها مشقة وكلفة، الامر الذي دفع القبائل العربية أن تنتهج طرائق مختلفة في نطق هذا الحرف من تحقيق وتسهيل، أو جعله في منزلة بين المنزلتين، أو تصرف فيها بإثباتها أو بحذفها، أو بإبدالها من غيرها.

ويقصد بالتحقيق النبر أو الهمز أي النطق بالهمزة. أما التسهيل فهو بمثابة التخفيف. وينسب التحقيق للتميميين والقيسيين في حين ينسب التسهيل إلى القريشيين وأكثر الحجازيين[4]. وبعبارة أوضح فالتحقيق هو إخراج الهمزة بكل صفاتها من مخرجها من أقصى الحلق حيث وقعت في الكلمة، مفردة كانت أو جاورتها همزة أخرى. أما التسهيل فله عند القراء معنيان: الأول: مطلق التغيير، فيشمل الحذف والإبدال والتسهيل بين بين. والثاني هو تسهيل بين بين ويقصد به النطق بالهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها فينطق بالمفتوحة بينها وبين الألف، وبالمكسورة بينها وبين الياء، وبالمضمومة بينها وبين الواو[5].

[1]- ينظر: خفاجة إبراهيم، الهمزة بين التحقيق والتسهيل، ص5
[2]- الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 199، ص546.
[3]- ينظر: الاستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص31.
[4]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص107.
[5]- ينظر: القاضي عبد الفتاح، شرح الشاطبية، ص60-61.

- قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ (58) ﴾

قرأ حفص ﴿ هُزُوًا ﴾ بالواو . وقرأ حمزة بإسكان الزاي وتحقيق الهمزة وصلا، وخلف وصلا ووقفا. وقرأ الباقون بضم الزاي وتحقيق الهمزة.

جاء في تهذيب اللغة: "هزأ: أَبُو عليّ عَن الْأَصْمَعِي: قَالَ يُونُس: إِذا قَالَ الرجلُ: هَزِئْتُ مِنْك، فقد أَخطَأَ، إِنَّمَا هُوَ هَزِئتُ بك واستهزأت بك. قَالَ: وَقَالَ أَبُو عَمْرو: يُقَال سَخِرتُ مِنْك، وَلَا يُقَال سَخِرْتُ بك. قَالَ الْأَصْمَعِي فِيمَا رَوَى لَهُ ابْن الفَرَج: نَزَأْتُ الرَّاحلَة وهَزَأْتُها إِذا حرَّكتهَا. وَقَالَ اللَّيْث: الهُزْءُ: السُخْرية، يُقَال: هَزِىءَ بِهِ يهزَأ بِهِ واستهزأ بِهِ. وَرجل هُزَأَةٌ يَهَزَأُ بالنَّاس، وَرجل هُزْأَة: يُهزأُ بِهِ. وَقَالَ الزّجاج فِي قَول الله جلّ وعزّ: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ (14) اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ (15) ﴾ (البقرة: 14-15) ﴿ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ ﴾ قَالُوا صلى الله عَلَيْهِ وَسلم. ﴿ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ (14) ﴾ الْقِرَاءَة الجيّدة على التَّحْقِيق، فَإِذا خَفَّفتَ الهمزَ جعلتَ الْهمزَة بَين الْوَاو والهمزة فَقلت: مُستهزِئون، فَهَذَا الِاخْتِيَار بعد التَّحقيق.

وَيجوز أَن يُبَدل مِنْهَا ياءٌ، فَيُقَال: مستهزِيُون فَأَما مُستهْزون فضعِيف، لَا وجهَ لَهُ إلاّ شاذّاً على قَول من أَبدَل من الْهمزَة يَاء فَقَالَ فِي استهزأت: استهزيت، فَيجب على استهزَيْت مُسْتهزُون.

وَقَول الله جلّ وعزّ: ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ أَي يُجازِيهم على هُزْئهمْ بِالْعَذَابِ، فسُمّي جزاءُ الذَّنْب باسمه، كَمَا قَالَ الله جلّ وعزّ: ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ (40) ﴾ (الشّورى: 40)

وَيجوز أَن يُبَدل مِنْهَا ياءٌ، فَيُقَال: مستهزِيُون فَأَما مُستهْزون فضعِيف، لَا وجهَ لَهُ إلاّ شاذّاً على قَول من أَبدَل من الْهمزَة يَاء فَقَالَ فِي استهزأت: استهزيت، فَيجب على استهزَيْت مُسْتهزُون".[1]

تقرأ ﴿ هُزُوًا ﴾ و﴿ كُفُوًا ﴾ ، بالضم والهمز، و﴿ جُزْءًا ﴾ بإسكان الزاي والهمز. والحجة في ذلك اتباع الخط، لأن ﴿ هُزُوًا ﴾ و﴿ كُفُوًا ﴾ في المصحف مكتوبان بالواو، و﴿ جُزْءًا ﴾ بغير واو، فاتبعوا في القراءة تأدية الخط.

[1]- الأزهري، تهذيب اللغة، مادة هزأ.

وقرأ (حمزة) ذلك كله مسكنا مخففا. ووقف على ﴿ هُزُوًا ﴾ و﴿ كُفُوًا ﴾ بالواو. بإبدال الهمزة واوا مفتوحة مع اسكان الزاي اتباعا للخط. والقياس أن يلقى حركتها على الفاء أو الزاي.[1]

[1]- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص81.

خـــــاتمـــــة

بعدما أتممنا عملنا، توصل البحث إلى جملة من النتائج ولعل أهمها:

1. علم القراءات القرآنية من العلوم المهمة التي لا بد لمن يشتغل في علم التفسير أن يتعلمها وأن يكون على دراية بها، لما لها من أثر بالغ في بيان مراد الله تعالى، وهذا ما أفيناه في دراستنا لسورة المائدة

2. القراءات القرآنية العشر جميعها وحي من الله تعالى، ومن الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها، ولا مجال للاجتهاد فيه، ولا يجوز لأحد أن يرد قراءة ثبت تواترها واشتملت على شروط بينيا الصحة، وقد جانب الصواب من رد قراءة متواترة أو فاضل.

3. لا يعتد بإنكار أهل النحو واللغة لبعض القراءات المتواترة لمخالفتها بعض أصول النحو وأقيسة اللغة عندهم، فالقراءات أصل للنحو واللغة وليس العكس.

4. القراءات القرآنية في سورة المائدة فن من أفنان الإعجاز القرآني حيث إن كل قراءة سدت مسد آية، وتعدد القراءات يقوم مقام تعدد الآيات، وذلك ضرب من ضروب البلاغة والإعجاز.

5. الاختلاف الحاصل بين القراءات القرآنية الذي استقرأناه في سورة المائدة هو اختلاف تنوع وتغاير في المعنى وليس اختلاف تضاد وتناقض، فبتعدد القراءات تتسع المعاني.

6. لا يلزم من اختلاف القراءات أن يكون له الأثر في المعنى، كما هو الحال في اختلاف القراءات المتعلقة بالتفخيم، والترقيق، والإمالة، ونحوها

7. تتعدد آثار القراءات على التفسير من ناحية البلاغة والبيان والفقه والنحو وغير ذلك.

8. ليس كل قراءة لها أثر واضح في التفسير، فإن من القراءات ما كان للتيسير على الأمة ورفعا للحرج عنها، ومنها ما كان يتعلق في التفسير وبيان مقاصد الله تعالى.

9. كثيٌر من القراءات التي اعتبرها علماء التفسير أَنها من قبيل اللغات، لها أثر كبير على التفسير بها وأضافت معان جديدة ما كانت لتتضح إلا بها.

10. موضوع الدراسة دقيق، فهو خوض في معاني كلام الله تعالى، لذا وجب توخي الحذر ومراعاة الدقة فيه؛ خاصة أن بعض القراءات تؤدي إلى اختلاف في الأحكام الشرعية.

وأخير فكتاب الله واسع، وأسراره اللغوية كثيرة، لذا كان ومازال مرجع النحاة والدارسين لتقعيد اللغة، والكشف عن مكنون ألفاظه، وسر صناعته وإعجازه، وهو منهل العلم لأصحاب اللغة وغيرهم، وقد كتب لي أن أكون ممن درس جزئية يسيرة منه، فأرجو أن أكون قد وفقت فيها، وأن يكون عملي هذا خالصا لوجه الله تعالى.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم بالقراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة، إعداد: محمد كريم راجح

المصادر والمراجع

1. الآمدي، أبو الحسن علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، بيروت، دار الكتب العربية، ط1، 1404هـ.

2. ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل ابن عمر، مناقب الإمام الشافعي، تحقيق خليل ماطر، الرياض، مكتبة الإمام الشافعي، ط1، 1413هـ.

3. أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي، أحكام القرآن، تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ.

4. أبو يحي زكريا بن محمد، غاية الوصول إلى شرح لب الأصول، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، د.ت

5. أبو عبيد القاسم بن سلام، فضائل القرآن، دار ابن كثير، ط1، 1995.

6. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار هجر، مصر، ط1، 2001.

7. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الفيحاء، دمشق، ط1، 2009.

8. أحمد بن محمد الجرجاني، المنتخب من كنايات الادباء وإشارات البلغاء، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1908.

9. أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987.

10. أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، بيروت ط1، 1979.

11. بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار الحديث، القاهرة، ط1. 2006.

12. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد الولي وآخرون، بيروت، دار الفكر، د.ت.

13. جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 2008.

14. جولد زيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ط4، 1955م، مكتبة الخانجي، مصر، ومكتبة المثنى، بغداد.

15. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، دار المعارف، مصر، ط3، (ب ت).

16. الراغب الأصفهاني، مفردات غريب القرآن، دار القلم، دمشق، ط4، 2009م

17. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح مع شرحه الإصباح، لمحمود فجال، دمشق، وبيروت، دار القلم، ط1، 1989م.

18. السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2008.

19. شعبان محمد إسماعيل، القراءات، أحكامها ومصدرها.

20. عبد العظيم الزرقاني. مناهل العرفان في علوم القرآن. دار الكتاب العربي. بيروت. ط1.

21. عبد الهادي الفضلي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، مركز القدير، بيروت، ط4 2008.

22. عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1 ،1981.

23. عبد الفتاح القاضي. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة. مكتبة أنس بن مالك. مكة المكرمة. ط1، 200.

24. عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1422.

25. عبد الرحمن السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2000.

26. عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة، حجة القراءات، مؤسسة الرسالة، ط5، 1997.

27. عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1422.

28. عبد الهادي الفضلي، القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف، مركز القدير، بيروت، ط4، 2008.

29. عبد الله بن عبد المحسن، أصول مذهب الإمام أحمد بن حنبل دراسة أصولية مقارنة، مطبعة جامعة عين شمس، ط1، 1394هـ.

30. علي بن محمد بن سالم الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004.

31. عمر بن علي بن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ،1998.

32. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ار الفكر، بيروت، ط1، 2014.

33. محمد بن إدريس الشافعي، كتاب الأم، محمد زهري، القاهرة مكتبة الكليات الأزهرية، 1961م.

34. محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407.

35. محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، ط1، 2014.

36. محمد بن محمد الجزري، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، (ب ط).

37. محمد بن عمر التيمي الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي،، بيروت،ط3، 1420هـ.

38. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1988.

39. محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2021.

40. محمد عبد العظمي الزرقاني، شرح الموطأ، بيروت، دار المعرفة، 1401هـ.

41. محمد بن عمر فخر الدين ، التفسير الكبير، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ.

42. محمد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، ط2، 2001.

43. محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، ط1، (ب ت).

44. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيرت، ط1، 1997.

45. مكي بن أبي طالب القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، دار نهضة مصر للطبع والنشر، (ب ط).

46. مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1984.

47. نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، بحر العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993.

48. نبيل بن محمد آل إسماعيل، علم القراءات، مكتبة التوبة، الرياض، ط1، 2000.

49. نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، بحر العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993.

50. - وهبة الزحيلي، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط1، 1991.

51. وهبة الزحيلي، التفسير المنير، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1990.

الرسائل الجامعية والأكاديمية :

1 -اختلاف القراءات وأثره في اختلاف المعنى في الجزأين الثالث والعشرين والرابع والعشرين من القرآن الكريم، صابرين محمد عبد العزيز عدوان، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، 2021.

2-التوجيه الصرفي والنحوي للقراءات القرآنية – سورة المائدة نموذجا-، مسموس ياسمينة، زغباش أميرة، شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022.

3-أثر الاختلاف الصرفي في القراءات القرآنية على آيات الأحكام-سورة البقرة نموذجا-، بوشعالة عوالي، شهادة الماستر، جامعة غرداية، 2022.

النزاهة العلمية

*ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ماي 2020 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... محمد حماش ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 114828489 والصادرة بتاريخ 2019.06.21

المسجل(ة) بكلية / معهد ..... الآداب و اللغات ..... قسم ..... اللغة و الأدب العربي .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: ..... القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف المعنى .....
سورة المائدة أنموذجا -

.....

- أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/06/04

توقيع المعني (ة)

فهرس الموضوعات:

مقدمة	أ-هـ
مدخل نظري: مصطلح القراءات القرآنية النشأة والتطور	1-28
المبحث الأول: القراءات القرآنية لغة واصطلاحا	1
المطلب الأول: تعريف القراءات القرآنية لغة	2
المطلب الثاني: تعريف القراءات القرآنية اصطلاحا	3
المبحث الثاني: نشأة علم القراءات وأسباب اختلاف القراء فيها	4
المطلب الأول: نشأة علم القراءات	5
المطلب الثاني: شبهات المستشرقين حول نشأة القراءات القرآنية	11
المطلب الثالث: أسباب اختلاف القراء	15
المبحث الثالث: أنواع القراءات القرآنية وحجيتها.	17
المطلب الأول: القراءات القرآنية وأنواعها.	17
القسم الأول: القراءة المتواترة	17
القسم الثاني: القراءات الشاذة.	20
المطلب الثاني: القراءات القرآنية وحجيتها.	23
المطلب الثالث: فوائد اختلاف القراءات القرآنية.	27
الجانب التطبيقي: سورة المائدة وأثر القراءات القرآنية في اختلاف المعنى	29-65
المبحث الاول: التعريف بسورة المائدة وأهم موضوعاتها	30
المطلب الأول: التعريف بسورة المائدة	30
المطلب الثاني: موضوعات سورة المائدة.	32
المبحث الثاني: مستويات التحليل اللغوي في اختلاف القراءات القرآنية لسورة المائدة	33
المطلب الأول: أثر القراءات القرآنية في اختلاف المعنى	33
المطلب الثاني: مستويات التحليل اللغوي.	36
أولا: المستوى الصرفي:	36
أ-اختلاف القراءات بتغير الحركات غير الإعرابية:	37

ب–أثر تغير بنية الكلمة في اختلاف المعنى	38
جـ–اختلاف القراءات بالإفراد والتثنية والجمع	46
ثانيا: المستـوى النحـوي	49
–اختلاف القراءات بالحركة الإعرابية:	50
ثالثا: المستـوى الصوتـي	58
أ– التخفيف والتشديد:	58
ب– التحقيق والتسهيل:	61
خاتمة	65
المصادر والمراجع	67
النزاهة العلمية	73
الفهرس	74

الملـــــخص

ملخـــــص:

وفي آخر بحثنا هذا نتمنى أن نكون قد وفقنا الى حد ما في الإلمام بموضوعنا وهو: أثر القراءات القرآنية في اختلاف المعنى – سورة المائدة أنموذجا–حيث أننا تطرقنا في بداية عملنا هذا إلى الجانب النظري فعرفنا القراءة لغة واصطلاحا، ثم تحدثنا عن نشأة علم القراءات وأسباب اختلاف القراء فيها مع بيان أنواعها ومدى حجيتها، وبعدها ركزنا على الجانب التطبيقي فانتقيت من سورة المائدة وما حوته من اختلافات في القراءات القرآنية وأثر ذلك إيجابا في المعنى وتنوعه وهذا في مستويات التحليل اللغوي.

باللغة الإنجليـــزية:

At the end of our research, we hope that we will be able to become familiar with our subject: The effect of Quranic readings on the difference of meaning - Al-Mā'idah is a model - where at the beginning of our work we touched on the theoretical side so we knew to read language and terminology And then we talked about the genesis of readership and the reasons why readers disagree with it, indicating their types and their authenticity, After focusing on the applied aspect, I chose the table for its differences in Quranic readings a positive effect on the meaning and diversity of this in the levels of linguistic analysis.